

ائتلاف الاحزاب القومية واليسارية :

- ضرورة اطلاق الحريات العامة لتوفير مناخات مناسبة للإصلاح السياسي
- تعديلات جوهرية مطلوبة على قانوني الانتخابات النيابية والاحزاب السياسية

راي الاهالي

منظومة إصلاحية لجيل الشباب تختصر الطريق الطويل للإصلاح السياسي

صباح امس الثلاثاء ، طرحت احدي الصحف الرسمية وعلى صفحاتها الاولى ورقة سياسات كان قد أعدها معهد السياسات والمجتمع، تحت عنوان : (نموذج ديمقراطي : كيف نتأكد اننا على الطريق الصحيح). قدمت الورقة رؤية عامة للإصلاح السياسي وفق منهجية محددة وعناوين رئيسية لا بد من تناولها عند الشروع في وضع خارطة طريق جادة للإصلاح. ولكن العناوين طرحت هكذا بلا محتوى ولا شرح لواقع الحال: فكيف اذن يريد اصحاب الورقة ان تهتدي المؤسسات الرسمية بها؟؟

تحديد الرؤية بصورة ملموسة هو المنهج الاهم والطريقة الاوضح من اجل ان يشق المشروع طريقة نحو التنفيذ . وجميعنا يعرف حجم الصعوبات والتحديات التي تحول دون تنفيذ مشروع الإصلاح، فهي نفسها التي ادت الى الانكفاء والتراجع منذ عام ١٩٨٩م بدءا من تطويع القوانين الناظمة للحياة السياسية لتتلاءم مع سياسات الاقصاء والتهميش، مرورا بقمع الحريات العامة، والتعدي المتواصل على استقلالية المؤسسات الجماهيرية والحزبية، وانتهاء بادارة الظهر لموجبات الإصلاح الاداري وتطويع القطاع العام وخدمة المواطنين. نذكر هنا مرة اخرى بمحتوى تقارير المؤسسات الرقابية التي صدرت مؤخرا ونوجه عناية المؤسسة الرسمية بكل اركانها بان تلتفت لما جاء فيها حيث تبدأ عملية اصلاح البيت من معالجة اسباب الإخلالات والانتهاكات الصارخة والتي ادت الى نتائج شديدة الضرر بالوضع العامة في البلاد.

ورقة السياسات كما في الخطاب الرسمي كررت الحديث حول اهمية دور الشباب في العملية الإصلاحية وتم الاستشهاد بنماذج تتعلق بتمكينهم من خلال ورش العمل وبرامج التمكين. نقول هنا ان لا شيء يدعو للانتباه اكثر من استمرار التركيز النظري على قطاع الشباب في الوقت الذي تغيب فيه المشاريع الثقافية والتعليمية والاقتصادية التحتية التي من شأنها النهوض باوضاع هذا القطاع وتحريره من قيود البطالة والتهميش والثقافة الاستهلاكية والتعليم الرديء.

جيل الشباب الذي يحتل مساحة مركزية في المجتمع الاردني بأمس الحاجة الى منظومة اصلاحية متكاملة،

- بدءا من حل مشكلة تفاقم البطالة المهنية
- وتطوير المناهج التعليمية لحل مشكلة بطالة التفكير النقدي
- ومراجعة السياسات الاعلامية الاستهلاكية والاستعاضة عنها بإعلام موجه ومسؤول وقادر على ترسيخ المفاهيم الوطنية والتاريخية.
ان حل مشكلة تراجع مشاركة الشباب في الحياة العامة، تتعدى كثيرا قدرة الاحزاب السياسية على معالجة الظاهرة، الدولة بكل اركانها ومؤسساتها ، تتحمل المسؤولية الرئيسية تجاه هذا الجيل والاجيال اللاحقة، وهذا يستلزم توفير كل ضرورات البنية التحتية: الاقتصادية والتشغيلية والبنية القومية: الثقافية والتعليمية.
والا فسيبقى الاهتمام بجيل الشباب مجزؤا وانتقائيا ونظريا!!



ندوة حوارية في «حشد» حول اوضاع التعليم في جائحة كورونا

الكتلة تطالب باعادة النظر في الزيادة السنوية لرواتب متقاعدي الضمان

استمرار استيراد الكمادات يهدد بإغلاق نحو 30 مصنعا أردنيا وتسريح 2500 عامل

ابناء لواء بني عبيد يشكون التهميش ويطالبون بالفصل عن بلدية اربد الكبرى

ال فلسطينيون بين الرهان على الادارة الاميركية والانشغال بالانتخابات العامة

لقاء التغيير - من أجل لبنان ديمقراطي

الجزائر: الحملة العالمية للعودة إلى فلسطين تعقد ملتقى "الجزائر ضد التطبيع"

السودان بين مخاطر التعويم وإملاءات الصندوق



ائتلاف الاحزاب القومية واليسارية

نص مذكرة التعديلات المقترحة على قانون الاحزاب السياسية

أ من المادة والتي تنص: للحزب تعديل نظامه الاساسي أو الاندماج في حزب آخر وفقاً لاحكام الدستور والقانون واعلام اللجنة بذلك.

٥- شطب المادة (٣٣) بنودها جميعاً والتي تنص على العقوبات.

٦- شطب المادة ٣٤ / ب التي تنص على ما يلي: ((لا يجوز حل الحزب إلا بقرار من محكمة استئناف عمان بناء على دعوى تقدمها اللجنة)).

وذلك بسبب عدم جدوى وقف الحزب عن ممارسة نشاطاته اذا كان الفصل لا تزيد مدته عن ثلاثة اشهر.

٧- اضافة مادة حول حق الاحزاب السياسية في الطعن بدستورية القوانين والانظمة النافذة لدى المحكمة الدستورية.

دام يحترم القانون والدستور.

٣- المادة (١٩) في القانون تنص على ما يلي: ((لا يجوز التعرض لأي مواطن او مساءلته او محاسبته او المساس بحقوقه الدستورية او القانونية بسبب انتمائه الحزبي ويعاقب كل من يخالف ذلك)).

نقترح الاستعاضة عن هذا النص بالنص التالي: تجريم ومحاكمة من يتعرض للحزبيين أو اقاربهم من خلال مضايقات أمنية أو معيشية بسبب انتمائهم الحزبي او لصلة القرابة مع احد الاعضاء الحزبيين.

٤- المادة (٣٠) أ شطب البند ١-٢ من الفقرة ب مادة ٣٠ نظراً لما تشكله من تدخل غير مبرر في الشؤون الداخلية للاحزاب السياسية ما دامت ملتزمة بمبادئ الدستور. والاكتفاء بما ورد في الفقرة

مشروعة وسلمية.

٢- المادة (١٣) ب تنص هذه المادة في القانون على ما يلي: ((على الحزب ان يزود اللجنة بقائمة اعضائه في بداية كل عام))

نقترح شطب هذه المادة، لأنها تستهدف التضييق على الاحزاب السياسية وتعريض اعضائها للمساءلة الامنية، خلافاً لما نص عليه الدستور.

٣- المادة (١٦) في القانون تنص على ما يلي: ((على انه لا يجوز للحزب أن يعلن عن نفسه أو يمارس نشاطه الا بعد الاعلان عن تاسيسه وفق احكام هذا القانون)).

اننا نرى ان تقييد الاعلان عن فكر الحزب وممارسة النشاط يتعارض مع حرية الرأي واتاحة الحريات العامة، فالأصل هو الإباحة ولا ضرر في الاعلان عن الحزب ما

الاهالي - يتقدم ائتلاف الاحزاب القومية واليسارية بالملاحظات الرئيسية التالية بعد التدقيق في مواد قانون الاحزاب السياسية رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٥.

١- ورد في القانون حول تعريف الحزب ما يلي: ((يعتبر حزباً كل تنظيم سياسي مؤلف من جماعة من الأردنيين يؤسس وفقاً لأحكام الدستور وهذا القانون بقصد المشاركة في الحياة السياسية وتحقيق أهداف محددة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويعمل بوسائل مشروعة وسلمية)).

التعديل المقترح: يعتبر حزباً كل تنظيم سياسي مؤلف من جماعة من الأردنيين يؤسس وفقاً لأحكام الدستور وهذا القانون بقصد المشاركة في الحياة السياسية والتداول السلمي للسلطة التنفيذية، ويعمل بوسائل

استمرار استيراد الكمادات يهدد بإغلاق نحو ٣٠ مصنعا أردنيا وتسريح ٢٥٠٠ عامل

استمرار هذه السياسة، مبيناً أن هناك آلاف الكمادات أصبحت مكدسة لدى المصانع نتيجة عدم بيعها.

كما طالب بإجبار الصيدليات والمستشفيات والدوائر الحكومية وغيرها بشراء المنتج المحلي بدلاً من المنتج المستورد، واصفاً هذه الممارسات بـ «التهميش» للمنتج المحلي، وأن هذا الأمر اصبح يهدد أرزاقهم وأرزاق مئات من العاملين.

واكد ممثل قطاع الصناعات الكيماوية في غرفة صناعة الأردن، من حيث أن استمرار الاستيراد سيهدد مئات العاملين في هذه المصانع.

وكشف أنه حتى الآن تم تسريح ما يقارب الـ ١٥٠٠ عامل من أصل ٢٥٠٠ يعملون في هذه المصانع، والعدد مرجح للزيادة في حال استمر تجاهل الحكومة لمطالبهم، مشيراً إلى أن جميع العاملين في هذه المصانع عمال أردنيون.

وأضاف أنه أرسل عدة خطابات لوزارة الصناعة والتجارة والتموين، وكان آخرها في شهر تشرين الثاني من العام ٢٠٢٠ من أجل حماية المنتج المحلي، إلا أنه لم يتم اتخاذ أي إجراء من وزارة الصناعة لحل المشكلة.



اعتماد من قبل جميع المؤسسات المعتمدة كمؤسستي الغذاء والدواء والمواصفات والمقاييس، موضحاً أنهم الأحق ببيع هذه المنتجات داخل الأردن.

وطالب المصدر بوقف الاستيراد أو على الأقل رفع نسبة الضريبة على التجار المستوردين لتحقيق التوازن فيما يتعلق بالاستيراد؛ وذلك لحماية المصانع الأردنية والعاملين فيها مما قد يترتب على

بدفع ضريبة تصل إلى ١٦٪ على المواد الخام التي يستوردونها للتصنيع، فيما يدفع المستورد للكمادة الجاهزة ضريبة بنسبة ١٪ فقط -بحسب قوله-.

ولفت إلى أن الكمادات المستوردة ليست طيبة ١٠٠٪ وتباع بأسعار زهيدة، في حين أن ما تنتجه المصانع الأردنية يفوق المستورد من حيث المواصفات، مؤكداً أنه منتج طبي خالص يحمل شهادات

الاهالي - في الوقت الذي تشهد فيه مصانع إنتاج الكمادات تهديداً بالإغلاق بسبب استمرار الاستيراد من الدول الأخرى، بات أكثر من ألفي عامل في هذه المصانع مهددين بفقدان وظائفهم وانضمامهم إلى صفوف المتعطلين عن العمل.

ونتيجة لاستمرار التجار باستيراد الكمادات، فإنه حتى الآن أغلق سبعة مصانع من أصل ثلاثين مصنعا، والعدد قابل للزيادة بحسب ما صرح به الناطق باسم المصانع المنتجة للكمادات عامر داوود

ويذكر أن هنالك عدداً من المصانع اضطرت إلى تسريح عدد من العمال لديها بسبب عدم قدرتها على بيع منتجاتها فضلاً عن أسعارها التي وصلت إلى حد التكلفة، موضحاً أن هناك مصنعا قام بتخفيض عدد العاملين لديه من ١٦٠ إلى ٥٠ عاملاً تقريباً، فيما خفض مصنع آخر عدد العاملين لديه من ٤٤ إلى ١٦ عاملاً، مبيناً أنه إذا استمر هذا الحال سيتم تسريح جميع العمال بدون سابق إنذار.

ونوه مصدر إلى أن أكثر من ٢٠٠٠ عامل باتوا مهددين بالتسريح، كون أن المصانع لم تعد قادرة على ترويض منتجاتها، مشيراً إلى أن الحكومة تلزمهم



ائتلاف الاحزاب القومية واليسارية :

- ضرورة اطلاق الحريات العامة لتوفير مناخات مناسبة للإصلاح السياسي - تعديلات جوهرية مطلوبة على قانوني الانتخابات النيابية والاحزاب السياسية



الاهالي - بدعوة من وزارة الشؤون السياسية ، وفي اطار جولة حوار تنظمها الوزارة مع الاحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، عقد لقاء يوم السبت الماضي الموافق (٢٧ / ٢ / ٢٠٢١) ضم أمناء احزاب الائتلاف الستة ووزير الشؤون السياسية وطاقم الوزارة المعني بشؤون الاحزاب ، حيث تركز النقاش حول آلية الشروع في موجبات الإصلاح السياسي وتعديل القوانين الناظمة للحياة السياسية، وقد اوضح الوزير ان ليس لدى الوزارة مشاريع قوانين جاهزة، وان الحوار سيستمر حول التعديلات المقترحة من الاحزاب والنقابات.

هذا وقد تقدمت احزاب الائتلاف بمذكرة عرضت فيها وجهة نظرها حيال مشروع الإصلاح، كما ارفقت مذكرة اخرى تتضمن موقفها من قانون الاحزاب السياسية ومقترحاتها لتعديل عدد من مواد القانون .

فيما يلي نص المذكرة السياسية ومذكرة التعديلات حول قانون الاحزاب

«في الذكرى المئوية الأولى لتأسيس الدولة الأردنية، نتقدم بأسمى آيات الاعتزاز والفخر لشعبنا الأردني ودوره المجيد من اجل تحقيق الاستقلال الوطني وبناء الدولة الأردنية، وإنجاز دستور متقدم (١٩٥٢) وتشريعات متطورة وبناء مؤسسات سياسية وجماهيرية ونقابية في وقت مبكر من عمر الدولة الأردنية، وتحقيق اول برلمان تعددي عام ١٩٥٦ ثم انتخاب أول حكومة برلمانية في تاريخ البلاد. تؤكد أحزاب الائتلاف على الضرورات الوطنية القصوى للإصلاح الداخلي في مواجهة الاخطار الكبرى التي تتهدد الدولة الوطنية الأردنية. كما تؤكد على أهمية تلازم مسارات الإصلاح: السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفق أسس تضمن تطبيق مبدأ المشاركة الشعبية في القرار واعتماد نهج ديمقراطي في العلاقات الداخلية بين المؤسسة الرسمية للحكم بكل أركانها وبين المؤسسات الحزبية والنقابية والجماهيرية.

إن أهمية الحوار وجديته تتطلبان الالتزام باستمراره ونتائج ذلك احتراماً للتعددية السياسية والرأي الآخر. نشير هنا إلى أن احزابنا تختزن في ذاكرتها التاريخية: المسارات المتعرجة لمرحلة التحول الديمقراطي منذ عام ١٩٨٩، والمحطات التي تعثر فيها الإصلاح وتمّ التراجع عن تلبية

الحدود الدنيا التي تضمن حماية المجتمع من الوباء دون التجاوز على الحقوق والحريات.

• وفي اطار اعداد المناخ الملائم للحوار الجاد مع الأحزاب فإننا نرى ضرورة إعادة النظر في عدد واسع من القوانين التي تشكل إنهاكاً للأوضاع المعيشية لمعظم فئات شعبنا وقيوداً على الحريات العامة التي تنصّ عليها الدستور مثل قانوني ضريبة الدخل والمبيعات وقانون الجرائم الالكترونية.

• تؤكد احزابنا في مثل هذه الظروف العصيبة التي تمرّ بها البلاد أن تطبيق منظومة الإصلاح السياسي بكل عناصرها هو السبيل الوحيد لمعالجة الازمات الحادة المتفاقمة على جميع الصعد: بدءاً من اطلاق الحريات العامة مروراً بإجراء تعديلات جوهرية على التشريعات الناظمة للحياة السياسية وتحديد قانوني الانتخابات النيابية والأحزاب السياسية، حيث لا يمكن الاستمرار بالعمل بالقوانين في نفس الوقت الذي نطلق فيه شعارات الإصلاح والتنمية السياسية خصوصاً بعد التجارب الطويلة بالعمل في القانونين:

- قانون الانتخابات النيابية: كان لإقرار مبدأ الصوت الواحد عام ١٩٩٣ والذي أعيد انتاجه عبر صيغ مختلفة، آثار سياسية واجتماعية بالغة الضرر: مسّت بالوحدة الداخلية وادت إلى حرمان معظم فئات الشعب الأردني من المشاركة في اعلى سلطة تشريعية في البلاد، لذلك واستناداً إلى تجارب عربية عديدة فإننا نرى أن التعديلات الأساسية على القانون يجب أن تستند إلى القائمة الوطنية المغلقة والتمثيل النسبي الشامل. وذلك لاستعادة النهوض بالحياة السياسية وتصويب العلاقة بين الناخبين والمرشحين على أسس

متطلبات التنمية السياسية ونتيجة لذلك فقد كان الحصاد مرّاً، وكان لهذه السياسات آثار سلبية بالغة تمثلت في تفاقم الازمات السياسية والاجتماعية باطراد.

إن البيئة المواتية لأي حوار جاد يجب أن تأخذ بعين الاعتبار جميع المشكلات والعقبات التي تحول دون حياة سياسية وحزبية حقيقية.

إننا نعتقد أن المذكرات العديدة التي قدمتها احزابنا في مجالات الإصلاح السياسي والاقتصادي على امتداد الفترة المشار إليها، تنطوي على درجة عالية من المسؤولية الوطنية والحرص البالغ على حماية الوطن وتطور بنائه على جميع الصعد... كما نشير إلى عدم التعامل معها بجدية من قبل الجهات الرسمية المعنية، وأكثر منذ ذلك العمل ضد مضامينها في العديد من المجالات كما هو الحال في منع النشاط السياسي في الجامعات وعدم الاستجابة للتعديلات الجوهرية على قانوني الانتخابات النيابية والأحزاب السياسية.

كما إنّ تقارير المؤسسات الرقابية الرسمية وشبه الرسمية التي صدرت مؤخراً، قد وفرت فرصة ثمينة للمؤسسة الرسمية من اجل مراجعة السياسات وتصويبها وتحديد تلك المتعلقة بالحريات العامة وظواهر استثناء الفساد الإداري والمالي، والتصويب على المؤسسات الحزبية والنقابية، وذلك التزاماً بالحقوق والواجبات المنصوص عليها في الدستور الأردني.

• يتطلب تنفيذ مشروع الإصلاح السياسي توفير بيئة صالحة للتنمية، وضمانات لممارسة الحريات العامة ووقف كافة اشكال التعديات والقيود على حرية الرأي والتعبير وتشكيل الجمعيات كما نص عليها الدستور. واستخدام سلطة قانون الدفاع في

وبرامج وطنية بديلاً للانحيازات الجهوية الضيقة.

- قانون الأحزاب السياسية: نرفق مع هذه المذكرة التعديلات المقترحة المقدمة من الائتلاف على قانون الأحزاب السياسية.

- الأنظمة والتعليمات الصادرة عن لجنة شؤون الأحزاب في وزارة الشؤون السياسية والموجة للأحزاب السياسية: نوّكد ابتداءً اننا ملتزمون تماماً بكل ما جاء في الدستور وقانون الأحزاب السياسية: على الرغم من تحفظاتنا العديدة على مواد في قانون الأحزاب وعليه فإننا نشير إلى ان كثيراً من التعليمات والأنظمة الصادرة تعتبر مخالفة لما جاء في القانون، وتنطوي على درجة عالية من التشكيك بالتزام الأحزاب بالقانون والدستور.

- في هذا السياق فإن احزابنا تطالبكم بالتراجع عن الأنظمة والتعليمات الصادرة بتاريخ ٣ / ٢ / ٢٠٢١م، وذلك في سياق توفير أجواء طبيعية تسودها الثقة والاحترام وبعد مرور سنوات طويلة منذ أقرّ قانون الأحزاب عام ١٩٩٢م والذي اثبتت فيه احزابنا احترامها للقانون بكل مواده وألزمت نفسها بتطبيق موجباته دون تأخير.

في الختام: الآن ونحن على مشارف المئوية الثانية للدولة الأردنية فإننا نستلهم الدروس والعبر من الاجيال السابقة وروادها الأوائل، يحدونا الأمل بأن تتوفر كل الفرص الضرورية لإجراء إصلاح وطني شامل حتى تستكمل أجيال الشباب والحركة الوطنية الأردنية المسيرة الوطنية المظفرة من اجل اردن وطني ديمقراطي.

نقيب تجار الاجهزة الكهربائية؛ اوضاعنا تسير الى الاسوأ والحكومة اذن من طين واذن من عجين



الاهالي - حذر نقيب تجار الاجهزة الكهربائية رياض القيسي من موجة اغلاقات كبيرة للمعارض ومحلات الاجهزة الكهربائية وتسريح مئات العمال في حال استمرت الحكومة بفرض حظر التجول الشامل وتقليص ساعات الحظر الجزئي .

واضاف القيسي ان الاوضاع تسير من سيء الى اسوأ ونحن نعاني من الخسائر وتراجع المبيعات التي وصلت بالعام الماضي الى ٨٠٪ والعام الحالي لن يختلف الامر كثيرا في ظل القرارات الحكومية غير المدروسة .

ولفت الى ان القطاعات التجارية تعاني من تراكمات الركود و الخسائر المتتالية وتراجع المبيعات في كل عام

ما اوصل البعض الى حافة الافلاس ، مشيرا الى ان قانون المالكين والمستأجرين اصبح ايضا سيفا مسلطا على رقاب التجار والمستأجرين ونريد حلولا من الحكومة لهذا الملف الشائك ،مبينا انه كلما طرحنا هذا الموضوع نجد ان الحكومة «اذن من طين واذن من عجين».

وقال انه لا بد من اصدار اوامر دفاع من قبل الحكومة تنظم العلاقة بين المالكين والمستأجرين في ظل قرارات الحظر الشامل التي تصدرها وتقليص ساعات العمل والتعامل مع هذا الملف بطريقة تكافلية حتى نجد الحلول .

قطاع المطاعم الاكثر تضررا

الاهالي - على ضوء جائحة الكورونا وتضرر القطاعات التجارية والصناعية والخدمية يعاني اصحاب المطاعم والحلويات الاردنية من الاضرار التي لحقت بمهنتهم ويواجه هذا القطاع تحديات وجودية.

نقيب اصحاب المطاعم والحلويات يطالب الحكومة ان تراجع قراراتها المتعلقة بقطاع المطاعم قبل فوات الاوان ولخص مطالب القطاع من الحكومة.

- معاودة الحكومة عن قراراتها الأخيرة، التي فرضت حظر يوم الجمعة وقلصت ساعات الحركة المتاحة، وبديل لذلك السماح بالحركة سيرا على الأقدام أو ضمن خدمات الدليفري.

- الاعلان عن اضراب مفتوح للقطاع وبما يشمل كافة محافظات المملكة، وعلى أن تتسلم الحكومة مفاتيح المنشآت وتتولى مهمة إدارتها وتحمل كافة التكاليف والمصروفات والذمم والخسائر.

- تسريح كافة العمالة المحلية والوافدة وإغلاق المنشآت مع تحمل الحكومة مسؤولية المتعطلين والأضرار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن ذلك.

- منح القطاع قروض مالية بفائدة منخفضة مقارنة بالقطاعات الأخرى، مع إلغاء اعتماد «كريف» خلال العام الحالي، وذلك لضمان وجود سيولة تتيح إمكانية العمل.

احتجاجاً على عدم صرف مستحقاتهم ..

عمال الخدمات بمستشفى الرمثا يضربون عن العمل

الاهالي - نفذ عددٌ من عمال الخدمات العامة في مستشفى الرمثا الحكومي، الثلاثاء الماضي الموافق ٢٣ / ٢، إضراباً عن العمل، احتجاجاً على عدم تسليمهم مستحقاتهم المالية عن الشهرين الماضيين.

وبحسب العمال فإن مكتب العمل والعمال لم يتجاوب مع شكاوهم، مشيرين الى أن الشركة دائماً تتأخر بتسليمهم مستحقاتهم.

وأوضحوا أن عدد العمال في المستشفى يصل الى ١٥٠ عاملاً ما بين عمال تقديم الطعام والتنظيف وعمال المصبغة، مطالبين وزارة الصحة بمعالجة الوضع المالي مع إدارة الشركة بأسرع وقت من أجل تسليم رواتبهم المستحقة، وذلك لارتباطاتهم المالية الملحة ولتوفير حاجات أسرهم، خاصة وأن غالبيتهم عليهم التزامات مالية إلى البنوك والجهات المقرضة.

وبيّنوا أن الظروف المعيشية الصعبة التي يعانون منها بسبب رواتبهم المتدنية، والتي لا تغطي بحسب قولهم أدنى متطلبات احتياجات منازلهم، لافتين الى أن الشركة «تماثل بإعطاء العمال مستحقاتهم المالية فيما تتبادل الشركة ووزارة الصحة الاتهامات حيال المتسبب الحقيقي بتأخير تسليم الرواتب».

موظفو سلطة البترا يعتصمون احتجاجاً على تأخر رواتبهم

الاهالي - نفذ عددٌ من موظفي سلطة اقليم البترا، الثلاثاء،الماضي الموافق ٢٣/٢ اعتصاماً أمام مبنى المفوضية، احتجاجاً على تأخر صرف رواتبهم للشهر الحالي.

وكان قد دعا رئيس مجلس مفوضي سلطة إقليم البترا التنموي السياحي الدكتور سليمان الفرجات إلى الإسراع بإقرار صندوق المخاطر السياحية لإنقاذ آلاف الأسر المتضررة جراء التراجع الحاد بعدد السياح العام الجاري بمعدل ٨٠٪ مقارنة مع العام ٢٠١٩.

الكرك: اعتصام لسائقي شاحنات نقل الفوسفات

الاهالي - نفذ عدد من سائقي وأصحاب شاحنات نقل الفوسفات، الإثنين الماضي الموافق ٢٢/٢ اعتصاماً أمام دار المحافظة في الكرك، وذلك احتجاجاً على إدراج لجنة تحميل الفوسفات لشاحناتهم ضمن برنامج التحميل.

وبحسب السائقين، فإن ما يقارب الـ ٤٠ شاحنة ما زالت ممنوعة من العمل بتحميل الفوسفات من مواقع الشركة لأسباب غير معروفة بالرغم من أن جميع الشاحنات من منطقة الكرك وبقية مناطق الجنوب قدموا أكثر من مرة مطالبات بالسماح لجميع الشاحنات بالتحميل لنقل الفوسفات من المناجم لميناء العقبة دون جدوى.

وطالب السائقون الحكومة التعامل معهم بعدالة بين مختلف أصحاب الشاحنات

مشاطرة عزاء

حزب الشعب الديمقراطي الاردني "حشد"

يشاطر الرفيق خليل عيد أبوغوش عضواً للجنة

المركزية للحزب احزانه برحيل شقيقته المرحومة

حسنية عيد خليل (ابو غوش)

ويتقدم من رفيقنا العزيز خليل ابو غوش واسرة

الفقيدة والاهل الكرام باحر مشاعر العزاء والمواساة

للفقيدة الرحمة ولعائلة الفقيدة ومحبيها الصبر

والسلوان



ارتباط بمستوى سلم غلاء المعيشة

الكتلة تطالب باعادة النظر في الزيادة السنوية لرواتب متقاعدي الضمان

اجمالي الناتج المحلي يصل الى ٤٣،٤٨٧ مليار دولار يحسب على اساسه نصيب الفرد ما يقارب ٤٣٠٠ دينار سنويا اي دخلا شهريا ما يقارب ١٥٠٠ دينار للأسرة المكونة من اربعة افراد، فيما لا تزيد متوسط دخول العاملين عن ٥٦٠ دينار، وارتباط الدخل بسلم غلاء الاسعار مما يتطلب اعادة النظر في رواتب متقاعدي الضمان الاجتماعي والا ما معنى تأكيدات مجلس ادارة الضمان بان اموال ومدخرات الضمان مطمئنة ولا تدعو للقلق، فيما لا يشار الى اموال صندوق استثمارات الضمان الذي تعتمد عليه الحكومة في اقتراضات متتابعة تصل الى ما يقارب ٦ مليار دينار لتغطية عجوزات في الموازنة . واختتمت الكتلة بيانها بالمناشدة بوحدة العاملين للدفاع عن مكتسباتهم ومدخراتهم في الضمان الاجتماعي وتعديل القوانين بما يكفل الاشراف العمالي على اموال الضمان.

ومتقاعدي الضمان. وانتقدت الكتلة ما صدر عن مؤسسة الضمان باعتماد زيادة سنوية لهذا العام ارتباطا بنسبة التضخم دون اعادة النظر في المتغيرات الاقتصادية واحتساب نسبة الزيادة على الرواتب التقاعدية المتدنية التي تقل عن الحد الأدنى للاجور لهذا العام ٢٦٠ دينار بارتفاع مقداره ٨٠ دينار منذ احالة الدفعة الاولى لمنتسبي الضمان على التقاعد الجوبي في العام ١٩٩٨ . وطالبت الكتلة باحتساب نسبة زيادة سنوية تصاعديا ترتفع كلما انخفضت رواتب المتقاعدين بشكل لا تقل عن ١٠٪ تبدأ بالذين تقل رواتبهم عن ٥٠٠ دينار ترتفع كلما انخفض الراتب بنسبة زيادة اضافية ٥٪ لتصل الى زيادة بنسبة ٢٥٪ لمن تقل رواتبهم عن الحد الأدنى للاجور. وأشارت الكتلة الى الفروقات في رواتب متقاعدي الضمان والهوة الاجتماعية في الدخول اعتمادا على البيانات الاحصائية التي تؤكد ان

المواد المتعلقة بالتأمين الصحي للمتقاعدين والتأمين ضد البطالة بحسب منطوق المادة «٣» فقرة «٤» و «٦» من قانون الضمان اضافة لصندوق التعطل عن العمل لتغطية الحد الأدنى من احتياجات المتعطلين بسبب البطالة المتزايدة المقدر ان تصل ٢٨٪ . وأشارت الكتلة الى تعدي اوامر الدفاع ٦٠٩٠٠ ، ١١ لتغطية التعطل القسري عن العمل على مدخرات تأمين الامومة وصندوق التعطل عن العمل وأمر الدفاع رقم «١٤» على حساب مدخرات اصابات العمل دون ان تتحمل الحكومة اية مسؤولية واحتساب فوائد على قروضها بعد ثلاث سنوات بنسبة ٣٪ دعما للقطاعات الاقتصادية. وبينت الكتلة بأن الحكومة لم تتحمل مسؤوليتها تجاه مؤسسة الضمان برفده بايرادات اضافية بنسبة مئوية اسوة بالكثير من دول العالم، لتعزيز مركزه المالي وتمكينه من تغطية تأمينات اضافية لمنتسبي

الاهالي - خاص - طالبت كتلة الوحدة العمالية باعادة النظر بالمواد المتعلقة بالزيادة السنوية لرواتب متقاعدي الضمان والمواد المتعلقة براتب التقاعد المبكر والحسم من اجره عن اي عمل آخر وتفعيل المادة المتعلقة بالتأمين الصحي. ووضحت الكتلة بضرورة تعديل المادة المتعلقة باحتساب زيادة الرواتب التقاعدية بنسبة الزيادة في التضخم ومستوى أسعار سلة المستهلك حيث اقل تمثل ظلما لمتقاعدي الضمان وخاصة من اصحاب الرواتب التقاعدية المتدنية التي لا تزيد عن ٢٪ سنويا وذلك لما تمثله اموال الضمان الاجتماعي من اموال عمالية بامتياز يتحمل العمال اقتطاعات اضافية لتعزيز المركز المالي لصندوق الضمان وتمثل اشتراكاتهم الرافد الاساسي لايرادات الضمان، وهذا يتطلب تلازما مع الحسابات الاكتوارية اعادة النظر في رواتب متقاعدي الضمان وتفعيل

في بيانات اتحاد النقابات المستقلة للعاملين في البلديات

ادانات للنقل التعسفي بحق النقابي (احمد السعدي)



تأثير على مسماه الوظيفي مبينا انه رئيس قسم على جدول التشكيلات منذ العام ٢٠١٠ وبالتالي فان النقل لا يتناسب مع مسماه الوظيفي.

ويذكر ان المكتب التنفيذي لاتحاد النقابات المستقلة العاملين في البلديات يتابع تنفيذ مذكرة التفاهم ونظام موظفي البلديات وصرف علاوة ٢٥٪ للراغبين بالدوام تلك المسارات التي تم تنفيذها فيما تتابع النقابة

للنقابات المستقلة للعاملين في البلديات مع وزارة البلديات في تشرين الاول من العام ٢٠١٩ تضمنت ادراج مطالب العاملين في البلديات ضمن تعليمات الموازنة العامة للدولة لسنة ٢٠٢٠ وعليه فسر النقابيون قرار النقل بالاجراء التعسفي.

من جهته اكد احمد السعدي ان قرار نقله قرارا تعسفيا اتخذ بحقه كنقابي. وبين في رده على كتاب رئيس البلدية الذي حصلت الاهالي على نسخة من الكتاب والرد الذي جاء فيه بكتاب موجه الى المساعد المالي والاداري من رئيس البلدية «تأميننا لمتطلبات العمل قررت ما يلي» نقل رئيس القسم احمد السعدي من قسم السلامة العامة الى مجلس محلي منطقة «مرو» ليعمل كرئيس قسم مالي . من جانبه اكد احمد السعدي في كتاب الرد بان قرار النقل ليس له اي

الاهالي - خاص - اصدر المكتب التنفيذي في اتحاد النقابات المستقلة والفروع واللجان النقابية العاملة في اطاره بيانات ادانة احتجت فيها على قرار رئيس بلدية اربد الكبرى حسين بني هاني بنقل رئيس المكتب التنفيذي للاتحاد احمد السعدي من قسم السلامة العامة الذي يرأسه الى رئيس للقسم المالي في المجلس المحلي لمنطقة (مرو) التي تبعد ١٥ كيلو مترا عن منطقة سكنه وعمله الاصلي.

واعتراف اعضاء المجلس التنفيذي للاتحاد والعاملين في كافة البلديات النقل بالاجراء التعسفي كما اصدر تجمع عمال وطن ولجان الفروع بيانات مماثلة طالبو فيها رئيس البلدية بالتراجع عن اجراء النقل معتبرين القرار تصفية حسابات قديمة بسبب موقف رئيس الاتحاد من المطالب العمالية التي افضت الى توقيع اتفاقا

عمال المياومة الذي يصل تعدادهم «٦» آلاف عامل يعملون في «١٠٠» بلدية حيث حددت المذكرة مهلة تنتهي في شهر ايار للتوصل الى اتفاق.



ابعد النمر

ارتفاع كبير في اسعار المنتجات الزراعية



انخفاضها تداعياتها الصعبة على المستهلك وعلى الاقتصاد وخاصة انه من المرجح ان تتجه هذه النسبة الى الارتفاع اكثر عن كامل سنة ٢٠٢٠، وربما بعدها ما لم يتحول بسرعة من نهج اقتصادي ريعي مختل الى نهج اقتصادي تنموي اكثر توازنا وجدوى وعدالة واستقرارا في الزراعة كما في الصناعة وتكاملهما وارتباطهما مع فروع اقتصادية تمويلية وخدمية محورية.

ارتفاع تقارب «٢٤,٩٪» ولا شك ان البيانات والمعدلات المدرجة في تقرير دائرة الاحصاءات العامة لشهر ايلول اكدت شكوى المستهلكين على اختلاف مواقعهم من هكذا ارتفاع كان له تأثيره الاضح على تراجع قدراتهم الشرائية ومستوياتهم المعيشية. مؤشر الرقم القياسي لاسعار المنتجين اظهر ايضا ارتفاعا على اساس تراكمي ومن (١٠٦,٦) نقطة مسجلة عن الاشهر التسعة الاولى من سنة ٢٠١٩ الى (١٠٩,٩) نقطة مسجلة خلال نفس الفترة من سنة ٢٠٢٠ وبارتفاع (٣,٣) نقطة، وبنسبة ارتفاع «٣,١٪» ويبقى لهذه النسبة رغم

الزراعية التي انخفضت اسعارها (٢٦,١٪) من اجمالي السلع المدرجة في المؤشر، كما لوحظ عند استعراض سلع المجموعتين ان الاهمية النسبية (بالنسبة للمستهلك) للسلع التي ارتفعت اسعارها اكثر اهمية ورغبة في استهلاكها. البعد التصاعدي في اسعار المنتجين الزراعيين يظهر ويتأكد اكثر في خطورته او صعوبته عندما نرصد مع المؤشر ارتفاع الرقم القياسي من (٨١,٤) نقطة في شهر آب سنة ٢٠٢٠ الى (١٠١,٧) نقطة في شهر ايلول سنة ٢٠٢٠ « اي خلال شهر واحد من آب الى ايلول في نفس العام»، وبارتفاع (٢٠,٣) نقطة، وبنسبة

دائرة الاحصاءات العامة اظهرت واكدت في تقريرها عن شهر ايلول لسنة ٢٠٢٠ ارتفاعا قياسيا في اسعار المنتجين الزراعيين الذي اكدته ايضا الرقم القياسي الذي ارتفع من (٩١,٦) نقطة مسجلة في شهر ايلول سنة ٢٠١٩ الى (١٠١,٧) نقطة في شهر ايلول المقابل من سنة ٢٠٢٠، وبارتفاع (١٠,١) نقطة، وبنسبة ارتفاع عالية وصلت الى (١١٪) وهي نسبة ارتفاع تعتبر ثقيلة وخاصة عندما يتحقق في شهر واحد. وايضا شكلت المنتجات الزراعية التي ارتفعت اسعارها ما نسبته (٧٣,٩٪) من اجالي السلع التي تم رصدها في المؤشر فيما بلغت النسبة للمنتجات

ابناء لواء بني عبيد يشكون التهميش ويطالبون بالفصل عن بلدية اربد الكبرى

كما يشكو المواطنون من كثرة انشاء الدواوير العبثية التي تفتعل ازمات سير خانقة وانعدام النظافة العامة وتكدس الحاويات بالنفايات ويقول مواطن آخر «ان البلدية اقامت في منطقة الصريح دوار لا حاجة له، وزاد من ازمة المواصلات ولم تقم بتأهيله وتزيينه وتحول الآن الى مكب للنفايات». وحال الصريح هو ذاته حال باقي مناطق اللواء الذين يطالبون بانشاء بلدية مستقلة لهم والفصل عن بلدية اربد التي تكتفي فقط بأخذ الضرائب والرسوم والجباية لتضعها في خزينتها الخاصة.

مؤكد ان قرار دمج البلديات البالي ادى الى تدني مستوى الخدمات وعدم وجود العدالة في تقديمها بين كافة المناطق ويهتم رئيس البلدية فقط بوسط اربد القريبة منه وعليه يهدد المواطنون بتنفيذ احتجاجات شعبية في حال استمرار اهمالهم الخدماتي. يذكر أن اللواء يضم مناطق الحصن والصريح، ايدون النعيمة، كتم، مخيم الحصن وشطنا.



المواطنين المتكررة لبلدية اربد باعادة تأهيل الشوارع والبنية التحتية للواء لكن لا حياة لمن تنادي وتكتفي البلدية فقط بتزيين الشوارع بحجارة الكنדרين ويعاني اللواء من وجود المكاره الصحية باستمرار جراء فيضان مياه الصرف الصحي صيفا وشتاء الامر الذي يؤدي الى تكاثر القوارض والحشرات الضارة وانبعاث الروائح الكريهة

بحاجة الى بني تحتية من إعادة تأهيل الشوارع المتهالكة وتنفيذ شبكة تصريف للأمطار وشراء آليات وغيرها من الخدمات بما لا يتجاوز ٣٠ مليون دينار. ويقول احد المواطنين «ان شوارع اللواء مهترئة وقديمة ومليئة بالحفر والمطبات الامر الذي يعيق حركة المواطنين والمركبات ورغم مطالب

الاهالي - اربد - لا يزال حال لواء بني عبيد الذي يتجاوز عدد سكانه ال ٢٥٠ ألف نسمة يرثى له في ظل التردى المستمر للخدمات والبنية التحتية في اللواء والتي أصبحت مأساوية، في ظل عدم وجود عدالة في توزيع الخدمات طيلة السنوات الماضية. ورغم مطالب المواطنين المتكررة بالاستقلال والفصل عن بلدية اربد الكبرى الا ان مطالبهم تذهب هدرا ولا تجد اذنا صاغية والسبب تدخل المتنفذين واصحاب المصالح ليبقى اللواء تحت هيمنة بلدية اربد والاستفادة من عائداته المالية الكبيرة. ويؤكد ذلك رؤساء وأعضاء مجالس محلية في لواء بني عبيد الذين اشاروا الى أن لواء بني عبيد يرفد موازنة بلدية اربد الكبرى بأكثر من ٦٠٪ من موازنتها لوجود العديد من المنشآت داخل حدود اللواء وأن تلك الإيرادات لم تنعكس على الخدمات المقدمة لأبناء اللواء من ناحية إعادة تأهيل الشوارع والبنية التحتية والنظافة وشراء آليات جديدة حيث أن مناطق لواء بني عبيد ترفد موازنة بلدية اربد الكبرى ما لا يقل عن ٨ ملايين دينار سنويا، من اصل ٤٢ مليون دينار موازنة البلدية للعام الحالي. ويؤكد المواطنون ان مناطق اللواء



ارقام ووقائع اقتصادية ومصرفية

كمال هياجين

الديمقراطية والحريات العامة



تبدو الادارة الامريكية الجديدة مهتمة بموضوع الحريات العامه بالدول العربية ، بعدما تغاضت ادارته ترامب السابقة عن ملف الحريات العامة بالعالم العربي مقابل دفع الاموال (الاتاوات) سواء بشكل مباشر أو غير مباشر .

الكل يعلم أن الحريات

العامه بالعالم العربي هي آخر ما يمكن أن يُقلق الولايات المتحدة ، بل العكس هو الصحيح ، لان الولايات المتحدة هي التي تحمي الانظمة الفاسدة والديكتاتورية لانها أداة طيعه وقليلة الكلفة ، لا بل أنها تدفع للولايات المتحدة مقابل هذه الحماية ، سواءً بشكل مباشر أو عبر شراء السلاح الخردة ، وهذه الانظمة عينها تخدم الادارة الامريكية ليل نهار وبكل المواقع وبدون شروط أو تحفظات ، أذن لماذا هذا الاهتمام الامريكي المفاجيء بالحريات العامه ؟ .

أولا ، وقبل كل شيء ، وليس دفاعاً عن دكتاتورية الانظمة العربية الفاسدة ، فإن هدف وغاية الولايات المتحدة من التلويح بفتح ملف الحريات ببعض الدول العربية هو الابتزاز والضغط ، ولا تشترك الانظمة العربية بنفس الهدف والغاية من الضغط ، فمن ابتزاز المال والضغط من أجل جلب مزيد من الجهد لمواجهة ايران ، الى الضغط من أجل بعض الملفات الاخرى كما في الحالة الاردنيه والفلسطينية.

عموماً ، هناك العديد من الدول العربية التي لجأت الى بعض الخطوات الاستباقية ، أو التوجهات التي قد ترضي الامريكان بخصوص ملف الحريات العامة ، منها اطلاق سراح بعض معتقلي الرأي ، ومنها الدعوة أو الاعلان عن تقليص أو تحجيم دور الاجهزة الامنية بالحياة العامة ، والحد من ظاهرة دخول الاجهزة الامنية بكل مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والشخصية والعشائرية والنيابية والبلدية والمرور والنشرة الجوية وعدد وفيات الكورونا الخ وقد يبلغ الامر حد التدخل بتعيين (عرفاء الصفوف بالمدارس) ، وهذا الحال لا يمكن اخفاؤه عن الامريكان ، لهذا تبنت توجهها يقضي بتقليص دور الاجهزة الامنية والحد من تغولها .

الانحاء أمام العاصفة ، نعم ، لان الانظمة العربية (الخالدة) عايشة أكثر من ادارة امريكية ، وهذه الانظمة تعتقد أن حماس أي ادارة امريكية جديدة تجاه ملف الحريات ، سرعان ما يبدأ بالتراجع بعد حين ، ولا بأس بان تتخذ بعض الانظمة العربية خطوات محدودة باتجاه الافراج عن بعض الحريات ، وبالْحَقِيقَةُ أن هذا التفكير فيه شيء من الصحة ، لان الادارة الامريكية بالتأكيد ليست جاده بموضوع الحريات ، لانها هي الحامي والراعي الرسمي والوحيد للانظمة الدكتاتورية بالعالم العربي .



١- زيادة في حجم الاقراض المصرفي

ارتفع حجم الاقراض الممنوح من قبل وحدات الجهاز المصرفي الاردني الى حوالي (٢٦٥٠٠) مليون دينار خلال كامل سنة ٢٠١٩ او ما يقارب (٠.٨٣،٨٪) من الناتج المحلي الاجمالي البالغ (٣١٥٩٧)، وبنسبة زيادة (٠.٣،١٪) عما كان خلال كامل سنة ٢٠١٨.

والمتوقع ان يرتفع حجم الاقراض المصرفي في كامل سنة ٢٠٢٠ ليصل في نهايتها الى حوالي ٢٨١٨٥ مليون دينار، وبارتفاع (١٦٨٥) مليون دينار ، وبنسبة (٠.٦،٤٪)، عما كان عليه في نهاية سنة ٢٠١٩.

٢- شركات الدواجن والاعلاف

فجأة ، وخلال فترة زمنية قصيرة، تحققت قفزة كبيرة في اسعار الذرة والصويا (التي تشكل اهم مدخلات تصنيع الاعلاف وتوليد الدواجن محليا) في الاسواق الدولية بنسبة قاربت (٠.٤٠٪/ اربعين في المائة) الذي انعكس في مجمله في كلفة الانتاج، ومن ثم الاسعار في السوق الاردنية، ومن ثم فقد المنتج المحلي القدرة التنافسية لما يمكن ان يستورد منها او / لما يمكن تصديره اليها، ولم تتجاوب الحكومة مع طلب المنتجين بتوفير بعض الدعم والمساندة من خلال شطب او تجميد ضريبة المبيعات (٠.٥٪) والاعفاء المؤقت من الرسوم الجمركية، او / وتسهيلات وتخفيضات

تساهم في تخفيض الكلفة المحلية.

٣- ازمة متفاقمة في تجارة الالبسة

اشتدت وتضاعفت ازمة التباطؤ في مبيعات الالبسة في مواسم الاعياد والدوام المرسي، وايضا التباطؤ الناجم عن ازمة جائحة كورونا وما ترتب عنها من اغلاقات لفترات زمنية طويلة ونفقات تتجاوز الايرادات وتردد حكومي في منحها اعفاءات وتسهيلات ضريبية، وتجاهل اجراء معالجة متوازنة للعلاقة بين المالكين والمستأجرين.

نعي قائد نقابي عمالي

تتعي كتلة الوحدة العمالية في حزب الشعب الديمقراطي الاردني - حشد

القائد النقابي العمالي

الدكتور حيدر رشيد

احد اعمدة الحركة النقابية العمالية الاردنية

وممن تركوا بصماتهم في الحركة العمالية في

مراحل متعددة - سواء كان ذلك من خلال دوره في النقابة العامة العاملة في

المصارف التي تبوأ قيادتها لدورات متعددة وما حققته النقابة من مكتسبات

اضافية مستدامة في القطاع المصرفي او من خلال موقعه في قيادة الاتحاد العام

للقنابات (المجلس المركزي والمكتب التنفيذي) ومؤسساته وما كان له من دور في

الدفاع عن استقلالية الحركة النقابية ووحدة الحركة العمالية

لزملائه ورفاقه وذويه الصبر وحسن العزاء



ندوة حوارية حول اوضاع



الدكتور ذوقان عبيدات - الخبير التربوي .

بحسب خبرتي اعتقد بوجود ثلاثة انواع من التعليم :

- ١ - التعليم ما قبل كورونا
- ٢ - التعليم عن بعد خلال كورونا
- ٣ - التعليم الذي لم يحدث بعد (المستقبل) .

١ - التعليم العادي التقليدي ، لم يكن ناجحا والتفاعلات من خلاله كانت ضعيفة، مدة الحصة ٤٠ دقيقة لا تمكن المعلم من التفاعل مع الطلاب وآخر العام المعلم يمتحنهم في هذه المعلومات لاختيار التغذية الراجعة، وتنقطع بعد ذلك العلاقة بين الطلبة والمعلومة بعد تقديم الامتحان ، بعد جائحة كورونا واللجوء للتعليم عن بعد ومع الاشكاليات التي رافقته ابتداء الحنين والاشادة بشكل التعليم الوجاهي التقليدي ، وتجاهل الجميع ما كان يرافق هذه العملية من اشكاليات اهمها تنمر الطلبة على بعضهم او على المعلمين او تنمر المعلمين على الطلبة ، ومن وجهة نظري فان الامتحان شكل من اشكال التنمر حيث يعبر عن شك المعلم من فهم الطلاب للمعلومة وكأنه يطلب منهم اثبات حفظهم للمادة في ورقة الامتحان.

٢ - التعلم عن بعد ، التجربة الاردنية في التعليم عن بعد الذي فاجأنا ولم يكن عندنا استعداد مسبق لهذه العملية سواء تدريب المعلمين او المناهج الالكترونية او الاجهزة ولهذه السلبات استمرت الاشادة بنظام التعليم التقليدي السابق واهمية التعليم الوجاهي والتفاعل بين المعلم والطالب او بين الطلبة انفسهم متجاهلين نسبة التنمر والعنف المرتفعة في المدارس الاردنية.

٣ - التعليم في المستقبل ، فشل التجربتين يدفعنا للبحث عن خيار ثالث مستقبلي تحدثت عنه في مقال تم نشره بعنوان التعليم في المستقبل ، وهو الخيار الذي ستفرضه اربعة متغيرات:-

اولها : ان كل صاحب سلطة فقد جزءا كبيرا من سلطته وهذا ينطبق على الدول والمؤسسات والاسرة لدرجة ان الاب فقد السيطرة على اسرته ولم يعد متحكما في كل تفاصيلها والمعلم فقد السيطرة على طلبته واهتزت مكانته سواء عند الطلبة او اسرهم ، والمعنى الشمولي فالمستقبل يعني ان لا سلطة لأحد.

ثانيا : المكان لم تعد له قيمته السابقة والاساسية بالنسبة للعمل وبتنا نستطيع ممارسة العمل من البيت، شركات عظيمة باعت مقراتها الضخمة وتدير اعمالها من مكاتب صغيرة ومؤسسات تربوية كذلك تنتج موادها في مكاتب صغيرة تصل الكترونيا للمعلمين والطلبة دون الحاجة للبناء المدرسي التقليدي وهو ما اسميته سيادة ثقافة البدون اي تعليم بدون طلاب وطيارة بدون طيار وغير ذلك.

ثالثا : انتهى عصر تلقي المعرفة الهرمي وفرض ثقافة الكبار وفرض المناهج من اعلى

الاهالي - اقامت صحيفة الاهالي ندوة حوارية حول اوضاع التعليم في ظل جائحة كورونا، استهلته الندوة بكلمة للامين الاول للحزب الرفيعة عبلة ابو عبلة، رحبت فيها بالمتحدثين ، مشيرة لاهمية بحث الاشكالات والصعوبات التي رافقت عملية التعلم عن بعد واهمية فتح قنوات للحوار والخروج بتوصيات مشتركة للوصول لاستكمال متطلبات العملية التعليمية، وايصال التعليم والمعرفة لجميع الطلبة، وتذليل الصعوبات والاختلالات السابقة.

مقدم الندوة الرفيق محمد زرقان امين المكتب التنفيذي لرابطة الشباب الديمقراطي الاردني رشاد اشار الى ان جائحة كورونا القت بظلالها الثقيلة على الحركة الطلابية الاردنية، وان الطلاب هم الفئة الاكثر تضررا من الجائحة، حيث اضطروا للتعامل مع نظام التعلم عن بعد دون تهيئة مسبقة للتعامل مع هذا النمط في التعليم، وارتباك وزارة التربية في تهيئة البرامج وطريقة تعامل المعلمين مع هذا النظام، مترافقا مع خلل المنصات التعليمية وعدم تلبية متطلبات واحتياجات الطلبة من خلال هذه المنصات المجانية بشكل جزئي، في تخلي شركات الاتصالات عن مسؤوليتها في توفير حزم الكترونية مجانية للطلبة ، وعدم توفر اجهزة تعليمية الكترونية تمكن الطلبة من الاستفادة المثلى من هذا النمط من التعليم، مشيرا ان رابطة الشباب الديمقراطي الاردني رشاد قدمت العديد من الاقتراحات والتوصيات ، وطالبت بتوفير حزم الكترونية واجهزة تمكن الطلبة من الاستفادة من هذا النظام الذي حرم ١٥٠ الف طالب من فرصة التعليم خلال العام الماضي.

ونأمل في هذه الندوة الخروج باستخلاصات ورؤى، وايصال رسالة لوزارة التربية والتعليم ومجلس التعليم العالي باهمية اشراك ممثلي القطاعات الطلابية والمعلمين بحوار وطني مسؤول لتطوير سياسات التعليم تتحمل فيه الهيئات المعنية مسؤولياتها على امل تطوير العملية التعليمية وتوسيع اطار المعرفة ، وتلافي الاشكاليات والعقبات التي رافقت

العملية سابقا. رابطة الشباب ومنذ اللحظة الاولى استوعبت هذا الممر الاضطراري، علما اننا كنا نطالب سابقا بتطوير وسائل التعلم واعتبار التعلم عن بعد، حادثة التجربة ولدت العديد من العقبات والمشاكل ، عانى منها طرفا العملية التعليمية المدرس والطالب، وظروف الطلبة المعيشة، نأمل بعد سنة ونصف ان يتم تجديد هذه العملية وتحسين وسائلها وتقديم بدائل اخرى تمكن المعلم والطالب من اجتياز هذه المرحلة بيسر.

نأمل ان تكون الندوة لاصلاح الخلل الذي كان ساريا في الفترة السابقة، لدينا طموحات واقتراحات نأمل ان يثريها ما يقدمه المحاضرون الأكارم.

وترسيخ هبة الكبار في المجتمع، لذلك قالوا ان نظام التعليم وظيفته نقل الحقائق الماضية للاجيال الجديدة وامتلأت المناهج بالسرد التاريخي والجغرافيا والدين واللغة بمعنى ان الكبار فرضوا معلوماتهم على الصغار والمناهج عكست رغبتهم بفرض تجاربهم الخاصة، والآن تحولت الحالة الى انتقال المعرفة من الهرمية الى الشبكية حيث يتم تبادل المعلومات بمقدار كل ما يحتاج كل طرف بحرية بعكس المعرفة الهرمية السابقة والتي كانت تجبر المتلقي على الاخذ بالمعارف السابقة.

رابعا: السيادة في المستقبل تعني ان لا احد سيد في مكانه حيث ان الدول سابقا كانت تطبق نظام عدم التدخل الذي انتهى حاليا لاختلاف اساليب ووسائل التدخل والضغط على الدول واصبحت كل منظمة تستطيع التدخل في شؤون الدول والضغط عليها كما شهدنا اخيرا عملية الافراج عن معتقلي الرأي في اكثر من دولة، فحدود المكان اصبحت مسامية ولا يمكن حمايتها، ورغم كل وسائل الحماية التقليدية يتم اختراق كل المعلومات الكترونيا، وهذه تنطبق حتى على الاسرة التي فقدت خصوصيتها، وهذا يتطلب تطوير شكل المناهج ومحتواها وشكل التحكم بالقرار التربوي ومن يدير هذه العملية بكل تفاصيلها ومتطلباتها بعيدا عن الآلية والشكل السابق والمعهود.

وفي الختام أود الاشارة ان الاسرة في العهد البدائي كانت تعيش في منزل واحد، وفي العهد الزراعي اصبحت وحدة انتاجية متكاملة مستقلة تصنع كل ما تريد وتبادل ما يضيف عنها بما تحتاجه، وكل طفل في الاسرة له عمل دون ان يغادر محيط الاسرة وهي حكما المدرسة التي يتعلم بها الطالب كل المهارات ، وبعد الانتقال للعهد الصناعي وبسبب الحاجة لخروج المرأة والرجل للعمل، برزت اهمية وجود المدرسة للعناية بالاطفال واصبح الطلبة يتعلمون من المدرسة وليس من الاسرة وحدها، وفي العصر المعرفي الذي نعيش بداياته كما ذكرنا سابقا ستصبح



التعليم في جائحة كورونا

عند الطلبة، رغم تصريحات الوزارة ان عدد الطلبة الذين لم يتلقوا تعليماً على المنصات الرسمية بلغ ما يزيد عن ١٧٢ الف طالب، واذا تم عمل احصائية لما اعلنته وزارة التربية واعتبرنا ان السبب هو عدم امتلاكهم لجهاز الكتروني فهذا يعني اننا بحاجة لثلاثمائة وتسعة آلاف جهاز، ليتمكن الطلبة من الاعتماد على التعليم الالكتروني وتوفيره لجميع الطلبة.

الدكتور حربي العبادي، نائب امين المكتب التنفيذي لرابطة المعلمين الديمقراطيين الاردنيين وعضو مجلس نقابة المعلمين السابق؛ تقدم د. العبادي بالمداخلة التالية:-

باسم رابطة المعلمين الديمقراطيين الاردنيين ارحب بالحضور والزملاء، واشكر المحاضرين الكريمين على المادة المقدمة، التعليم عن بعد كان صدمة للجميع وخياراً اجبارياً خلفته جائحة كورونا، والصدمة لم تكن متوقعة ان تستمر لهذه اللحظة او تطول، اوجه التحية والاعتزاز لزملائنا المعلمين لجهودهم الشجاعة المبذولة بكل الوسائل المتاحة للتواصل مع الطلبة مثل الواتساب وحتى الاتصال الهاتفي، قبل اعتماد المنصات الالكترونية.

نحن الآن امام تحدي التعليم عن بعد، لن اتحدث عن العوائق التي اصبحت ملموسة وتتلخص في:

١ - عدم وجود اتصال مباشر بين الطالب والمدرس

٢ - عدم وجود تفاعل وفي بعض المؤسسات يكون التفاعل من خلال البريد الالكتروني والمراسلات الفورية

٣ - حاجة المدرسين الى التدريب على استخدام الانترنت وبرامج خاصة لنشر المحاضرات او عمل صفحات على الانترنت او التفاعل من الطلاب لتشكيل مجموعات دراسية خاصة واستخدام البرامج التي تساعد على تبادل المعلومات مع المدرسين.

٤ - وجوب توفير بنية تحتية تعالج مشاكل عرض موجة الانترنت وسرعته، فالطالب يحتاج لسرعة عالية لمشاهدة المحاضرات على الشاشة بشكل واضح دون تقطيع في الصوت والصورة.

اما ايجابياته فتتلخص فيما يلي :-

١ - تقديم بديل تعليمي مرناً للطلبة عوضاً عن النظام التقليدي

٢ - تمكين الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة من الالتحاق بشكل متساوي مع الطلبة الآخرين في الصفوف الدراسية

٣ - توفر على الطالب المال ومصاريف التنقل

٤ - تعزيز عند الطالب الشعور بالمسؤولية

٥ - ادارة الوقت والمهارات الفكرية لدى الطالب وخصوصاً عند مشاهدة المحاضرة الكترونياً بالصيغة النصية والمرئية كبديل عن الغرفة الصفية،

وقد لمسنا في الفترة السابقة المعاناة من نسب التسرب المرتفعة من المدارس، وهو ما يوفره

للفيديو التفاعلي وعدم توفر الكفاءة والمهارات اللازمة للتعليم التفاعلي الالكتروني عند الطلاب والمعلمين، والوقت لم يعد يسمح بالتدريس، عكس القطاع الخاص الذي تجاوز المعوقات بحكم ان بنيته التحتية كانت مهيئة لشراء برامج وتدريب كوادره في فترة قياسية بحكم توفر الميزانيات المخصصة لهذا الموضوع، واختار التعليم الخاص النمط التفاعلي وحقق نجاحات.

التحديات التي واجهت قطاع التعليم الحكومي لم تقتصر على الاردن، بل معظم الدول واجهت نفس التحدي، وفي فرنسا تمت مهاجمة وزير التربية وسياساته واتهمته بزيادة وقت العمل دون دفع اجور، وادى هذا الى الغاء بعض الوظائف المرتبطة بالتعليم الوجيهي، حتى في سويسرا تم الاحتجاج على شكل التعليم عن بعد كونه لا يحقق المساواة بين الطلبة.

عربياً حتى الدول الغنية مثل الكويت تم ايقاف العملية التعليمية لشهور حتى تمكنت من تدريب الكوادر على التعليم الالكتروني، وحدثت اشكاليات في معظم المنصات التي تأسست في الدول الخليجية.

التحديات التي واجهتنا في الاردن:

١ - المعرفة بالتكنولوجيا سواء عند الطلبة او المدرسين في بعض الاساسيات مثل عمل حساب الكتروني عند الطلبة والمعلمين رغم حصول المعلمين على دورات حاسوبية دولية، ثبت انها لم تطور مهارات المعلمين وتم اخذها لغايات الترفيع والترقي الوظيفي، وكشف التطبيق العملي عدم اكتساب المعلمين لهذه المهارات، ومنذ بداية ٢٠٠٠ دخل التطوير الالكتروني للمعلمين وزارة التربية واخذ المعلمون دورات لم يتم فحص قدراتهم عملياً وتطويرها بالتدريب والتأهيل العملي المستمر..

الطلبة ايضاً لم يكتسبوا المهارات الاساسية البسيطة رغم ان مادة الحاسوب ضمن مواد المنهاج، وقرار عدم احتساب علامات الحاسوب في الثانوية العامة أثر سلباً على قدرات الطلبة مما حد من قدرة الطلبة على التفاعل والاستفادة، خصوصاً ان مختبرات الحاسوب في المدارس وبالفحص العملي تبين انها شكلية وغير موصولة بخدمة الانترنت، وان توفرت الخدمة فهي بطيئة جداً بسرعة لا تمكن المعلم والطالب من تشغيل البرامج التعليمية، وعدد كبير من الاجهزة معطل.

اشكالية تقييم الطلاب ايضاً برزت خلال الفصل الدراسي الثاني، حول آلية التقييم كأداة لأن اجابات الاسئلة متوفرة على الانترنت ولا وسيلة ناجعة لمراقبة الطالب خلال تقديم الامتحان، وخيار النجاح التلقائي يضعف حافز الطالب للدراسة، وبالتالي لم يتم تقييم الطلبة بشكل موضوعي.

الفوارق بين الطلبة، وعدم تحقيق المساواة في ظل عدم توفر اجهزة وحزم انترنت بشكل متساوي



مدارس بدون طلاب، والمدرسة ستعود مرة أخرى للبيت ويتابع الطالب تعليمه الكترونياً، وحتى المهارات والتفاعلات التي ذكرناها سابقاً (القراءة والكتابة والحساب) سيتعلمها الطالب الكترونياً وسيعتمد الانسان على الآلة لتحل محل الانسان، وربما بعد عقدين لن يكون شكل التعليم التقليدي متاحاً لا بالعلم ولا بالبناء المدرسي وسيقتصر دور المعلم على انتاج المعرفة وتجهيز المواد والبرامج الالكترونية وتوفيرها للطلبة من خلال منظومة الكترونية بالكامل.

الناشط النقابي والحراكي الاستاذ رائد العزام :

فرضت علينا جائحة كورونا تحديات جديدة ، كتربويين حاولنا في كل الظروف تقديم كل ما يلزم الطلبة رغم الصعوبات والعقبات ، في التعليم الوجيهي داخل الغرف الصفية والمنهاج ، والتحديات المضاعفة بعد جائحة كورونا وحتى نصل الى ما نطمح فنحن مضطرون للتعامل مع الواقع الموجود وتذليل الصعوبات المضاعفة التي خلفها هذا القرار المفاجيء وفي موضوع التعليم عن بعد وحتى نكون موضوعيين يجب ان نتناوله من زاويتين:

١ - اعتباره نمطاً حدثياً مأمولاً.

٢ - اعتباره حالة اضطرارية استثنائية بسبب جائحة كورونا. والحالة الثانية فرضت علينا من ٣ / ٢٠٢٠ ، لان وزارة التربية وقعت بين خيارين اما استمرار التعليم الوجيهي وتحمل اي عواقب او خطورة قد تحدث كما حدث في بعض الدول، عندما اوقفت التعليم الوجيهي ولجأت لخيار ترحيل الطلاب وتنجيحهم وايقاف العملية وهذا حدث جزئياً في السعودية واعتمدوا على علامات الفصل الاول. وتابع الحديث عن التحديات قائلاً:-

تم اتخاذ القرار وابتدأ بث القنوات التلفزيونية لطلبة التوجيهي، ثم من خلال المنصات كردة فعل تعتبر ايجابية وسريعة، وزارة التربية استخدمت الفيديو اللاتفاعلي بسبب عدم توفر البنية التحتية

ندوة حوارية حول اوضاع التعليم في جامعة كورونا



التعليم عن بعد للطلبة المتسربين من فرصة للاستفادة وتعويض ما فاتهم لو تم استغلالها بالطريقة المثلى.

كل نظام تربوي له ايجابيات وسلبيات ، وشكل التعليم الالكتروني الكامل يعني الاستغناء عن الموارد البشرية ورغم أن الامكانيات المتوفرة لا تكفي لاتمام عملية التعليم الالكتروني بالجودة المطلوبة ، وهذا يتطلب توفير ميزانيات لتحسين مستوى البنية التحتية، وتطوير قدرات المعلمين وتأهيلهم لتمويل هذا النمط التفاعلي والتشاركي بين المعلم والطالب (اجهزة ، حزم الكترونية ، برامج ، منصات) لتجاوز المعوقات ، ولا شك ان بعض الطلبة الذين يعانون من صعوبات التعليم استفادوا من التعلم عن بعد.

- ما تحدث به الدكتور ذوقان عن تصوره لخيار تعليم المستقبل هو حلم صعب ومؤلم ، لانه يتخلى عن الموارد البشرية ، وعن شكل التفاعل الانساني وجوهر القيم التربوية التي يكتسبها الطالب من اقرانه.

- التعليم عن بعد صدمة لمعرفة الامكانيات المتوفرة والبنية التحتية التي تفي بالحاجة. وضرورة تحسينها مثل المختبرات الالكترونية وتأهيل المعلمين وتطوير المناهج رغم الجهود المبذولة في هذا الجانب الا انها لا تكفي وبحاجة لزيادة المخصصات المطلوبة، سواء توفير الاجهزة للطلبة والمعلمين، وتوفير التأهيل والتدريب للمعلم وتطوير المناهج، وزيادة الكوادر البشرية اللازمة لانجاز هذه المهمة.

- الأسر ارهقت سواء لجهة توفير الاجهزة او حزم الانترنت، هذا يتطلب مبادرات من القطاع الخاص للمشاركة في هذا الموضوع وتحمل مسؤولياتها المجتمعية وتابع :-

اشعر بالاسى وانا ارى المدارس خالية من الطلبة، واتلمس خطورة انقطاع الطلبة عن محيطهم المدرسي وما ينعكس على سلوكهم واكتسابهم المهارات الاجتماعية والسلوكية التي كان يوفرها مجتمع المدرسة وما تغرسه في نفوس الطلبة من قيم اجتماعية ووطنية وثقافية صادقة.

امجد النور: امين المكتب التنفيذي لرابطة المعلمين الديمقراطيين الاردنيين

- اود الاشارة لبعض العناوين الرئيسية، فمنذ عام ٢٠٠٠ ، وعندما جرت المحاولات الاولى لحوسبة التعليم، وكيف جرى التعامل الخاطيء من المشرفين على هذه البرامج بهدف التطوير ليس فقط من خلال منح العلاوات والترتب، وحتى قبل اقرار هذا النظام، لان وزارة التربية سحبت صلاحيات الادارة والعمل التنفيذي من مديري المدارس والمعلمين والطالب اصبح مسيطرا دون ان ينعكس على تطوير مهارات الطلبة وتحسين قدراتهم، وأنداك لم تكن نقابة المعلمين قد انشأت بعد، ولم يتوفر اطار حقيقي مؤكد للدفاع عن حقوق المعلم

تقديم الامتحانات ولم تراعي الاوضاع الاقتصادية للطلبة واسرهم في ظل عدم توفر اجهزة الكترونية او حزم انترنت، وحتى محتوى الحصص التفاعلية لم يؤدي الغرض المراد منه واسهم في تشتيت الطلبة الذين عانوا من صعوبة الفهم، واستمرت نفس المعاناة السابقة خلال التعليم الوجيه التي رسخها نمط التلقين التقليدي، ومن خلال منصة درسك فان عدد قليل من طلبة التوجيهي يعتمد بشكل اساس على منصة درسك ويدخلها الطلبة فقط لاثبات استمرارية الانتظام، اما تلقي الدروس فليجأون لمنصات اكثر تفاعلا وهي غالبا ما تكون بتكلفة مالية لا يتحملها العدد الاكبر من الطلبة ، وخصوصا طريقة شرح مادة اللغة الانجليزية التي لا تراعي الظروف الفردية وتفاوت مستويات التأسيس للطلبة في كل مناطق الاردن، وليس عمان فقط.

بعض المعلمين ابدعوا في شرح موادهم بطرق خلاقة ليس في منصات التعليم فقط بل عبر وسائل التواصل الاجتماعي بجهود ذاتية ومبادرة منهم، وبعد عودة انتظام طلبة التوجيهي والصفوف الاولى للمدارس فان معظم الحصص لا تعطى للطلبة الذين يحضرون وينتظمون في الدوام المدرسي مما يشير لعدم الجدوية في العودة للتعليم الوجيه.

مختبرات الحاسوب في المدارس موجودة شكلا ومادة الحاسوب بشقها العملي لا تتوفر في المدارس وهو ظلم وقع على الطلبة.

نقترح ان تأخذ وزارة التربية والجهات المعنية ملاحظات الطلبة والخبراء التي اكدت على ضرورة تحسين نوعية التعليم عن بعد، واهمية التعليم الوجيه وتطوير اساليبه.

والمطالبة باحتياجاته، وهذا يعني انه تم افرغ الفكرة من مضمونها فاساس التطوير والذي ينفذه في الميدان هو المعلم، تم تجهيز المدارس وتوفير اجهزة ولكن لم يستغل للمصلحة التعليمية ، ولم تطور وزارة التربية والتعليم سياساتها بتعليم الطالب التعليم عن بعد.

وخلال الجائحة تفاجأنا ان المعلم والطالب لم يكتسبا مهارة التعلم عن بعد وهذا تتحمله الحكومة بالدرجة الاولى، والطالب بنسبة اقل بعدم الجدية الكافية بالتعامل مع المنصات الالكترونية، التي تم تجهيزها على عجل، وهذا يدفعنا جميعا للتفكير في ابتداء وسائل جديدة وتلافي السلبيات الموجودة التي تم ذكرها ومراعاة انعدام توفر الخدمات الالكترونية والاجهزة في المناطق النائية لأن الاردن ليست عمان واربد والزرقاء، حيث ان التدريب لم يكن كافيا، وخيار التعليم عن بعد يجب ان يكون خيارا استراتيجيا ، دون اغفال اهمية التعليم الوجيه، والدول المتقدمة سبقتنا في هذا المجال وهيئات غرف صافية افتراضية وبرامج متطورة تراعي امكانيات وقدرات الطلبة وتمكن الطلبة من التواصل، وهو ما زال بعيدا عنا .

بما يخص القطاع الخاص فقد استغل التكنولوجيا لصالحه فقط ولم يتحمل مسؤوليته الوطنية والمجتمعية، وبقي التواصل مع الطلبة في مدارس القطاع الخاص صوريا لضمان فقط دفع الرسوم ، وانتقل عدد مماثل من الطلبة الى التعليم الحكومي لدرجة انه لو عدنا للتعليم الوجيه فلن تستوعب المدارس هذه الاعداد الهائلة. ودار نقاش هام تحدث فيه عدد من المشاركين

سيف زرقان: رئيس مجلس برلمان لواء القويسمة الطلابي
عضو المكتب التنفيذي لرابطة الشباب الديمقراطي الاردني رشاد

تفاجأ الطلبة بنمط التعليم عن بعد، والمعلم تفاجأ بهذا الموضوع، قلة الوعي ، وحداثة التجربة لم توفر للطلبة نظاما جاذبا ومحفزا عبر المنصات التي لم تكن مجهزة ولم تستوعب الضغط سواء عند بث المواد او



لقاء التغيير - من أجل لبنان ديمقراطي

للذين اوقفوا خلال تلك التظاهرات، مؤكداً في الوقت نفسه، على مبدأ حرية التظاهر التي كفلها الدستور.

كما يعلن اللقاء عن تضامنه ومشاركته في احتجاجات أهالي الطلاب في الخارج، وحقهم في الدولار الطالب الذي أقره القانون، وكذلك تحركات صغار المودعين والمتوسطين منهم، وتحركات موظفي القطاع العام، دفاعاً عن حقوقهم ومكتسباتهم الاجتماعية والصحية والتقاعدية. كما توقف عند ما تتعرض له عملية توزيع اللقاحات المتعلقة بكورونا من فضائح، عرت هذه المنظومة الحاكمة الفاسدة وكشفتها على حقيقتها.

وعليه يؤكد اللقاء بأن الخلاص وأمام هذه الأزمات والانهيئات، بأن لا سبيل أمام قوى المعارضة على اختلافها، سياسية كانت أم اجتماعية، نقابية، أهلية وبلدية... إلا التفاعل والمشاركة في التحركات الشعبية والقطاعية وأن تتوحد في ائتلاف سياسي واسع، يناضل من أجل إسقاط هذه المنظومة السلطوية الفاسدة، وإقامة دولة المواطنة والعدالة الاجتماعية، دوله القانون والمؤسسات، التي هي السبيل الوحيد لحل كل تلك الأزمات التي يعاني منها الوطن والمواطنون.



مصرف لبنان وجمعية المصارف، الذين يمعنون في تحويل الودائع بالدولار إلى الليرة، وفي التلاعب بسعر صرف العملة الوطنية، والتحايل على التحقيق الجنائي وعرقلة قانون الرقابة على التحويلات بالعملة الأجنبية،

كما توقف اللقاء أمام ما جرى ويجري من تحقيقات مع الموقوفين خلال التحركات التي جرت في طرابلس وغيرها من المناطق، احتجاجاً على تردي الأوضاع المعيشية، ويعلن في هذا الإطار، شجبه لكل أشكال القمع التي مارسها السلطة بحق المحتجين والمنتفضين ورفضه لتوجيه تهمة الإرهاب بالجملة، ومن دون أي تفرقة

ارتفاع نسبه الفقر وبلوغه حدود ٨٠٪ من اللبنانيين، وإلى اضمحلال الطبقة الوسطى وتهاوي معظم شرائحها نحو حافة الفقر والتهميش الاجتماعي.

ويعتبر لقاء التغيير، أن استمرار الدعم بصيغته المعتمدة القديمة التي استفاد، ويستفيد منها التجار المحتكرين أكثر من الفقراء الذين يفترض أن يكون الدعم موجهاً إليهم ولذوي الدخل المحدود، كما يرى اللقاء بأن أي تعديل في سياسة الدعم يجب أن يبدأ: أولاً، بتفكيك احتكارات المحروقات والدواء والقمح وغيرها من الاحتكارات، ووقف العمل فعلياً بالوكالات الحصرية. ثانياً، من خلال وضع حدٍّ للممارسات الخطيرة لحاكم

الإهالي - توقف لقاء التغيير في اجتماعه أمام ما يشهده البلد من انسداد في الأفق السياسي بسبب ما تطرحه أطراف المنظومة الحاكمة من مشاريع سياسية خطيرة تهدد مصير لبنان وطننا وكياننا كالفدرلة والمثالثة والتدويل، للتهرب من دفع الثمن عما أوصلت إليه البلد من انهيار، إذ تستمر هذه المنظومة كعادتها في البحث عن تسوية خارجية لا تزال مفقودة، بينما الحل هو في الداخل من خلال مشروع انتفاضة ١٧ تشرين بقيام دولة المواطنة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية البديلة عن كل هذه المشاريع السلطوية التي لم تولد سوى الأزمات والانقسامات الطائفية والحروب التي دفع ثمنها غالبية الشعب اللبناني دماً وفقرًا وبطالة وهجرة.

وفي ظل هذه الكارثة الوطنية المتأتية أيضاً من جائحة كورونا، يستمر انهيار سعر العملة الوطنية مقابل الدولار الأميركي إلى ما دون سدس قيمتها، وارتفاع نسبه التضخم وسطياً إلى ما يقارب الـ ١٤٠٪ عام ٢٠٢٠، وفقدان الرواتب والأجور نتيجة ذلك لأكثر من ٥٠٪ من قيمتها الفعلية، وتراجع الحد الأدنى من ٤٥٠ دولار أميركي إلى ما يقل عن ٧٠ دولاراً، الأمر الذي أدى إلى

الجزائر: الحملة العالمية للعودة إلى فلسطين تعقد ملتقى "الجزائر ضد التطبيع"

مانديلا حفيد الزعيم الأممي والمناضل الجنوب إفريقي نيلسون مانديلا، وكلمة الدكتور نور الدين السد النائب السابق لرئيس البرلمان العربي ورئيس اللجنة التشريعية القضائية لحقوق الإنسان في البرلمان العربي، وكلمة الأمين العام لجمعية الوسطية الدكتور أبو جرة سلطاني، وكلمة الناشط توشار غاندي الناشط الحقوقي السياسي وحفيد الزعيم الهندي الراحل ماهاتما غاندي، وكلمة الأستاذ نور الدين طايبي نائب رئيس اتحاد الكتاب الجزائريين، كلمة الدكتور مشري بن خليفة رئيس اللجنة الدائمة للوساطة بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

الصفحات التالية: الحملة العالمية للعودة إلى فلسطين، أصدقاء الحملة العالمية للعودة إلى فلسطين، الملتقى العالمي من أجل فلسطين، المرصد الدولي لمقاومة التطبيع والعديد من الصفحات الأخرى.

يُشار إلى أن برنامج الملتقى كان كالتالي: "الافتتاح مع النشيديين الوطنيين الجزائريين والفلسطينيين، ومن ثم كلمة اتحاد الكتاب الجزائريين والحملة العالمية للعودة إلى فلسطين د. يوسف شقرا، وكلمة الشاعرة مريم الصيفي عضو اتحاد الكتاب والأدباء الأردنيين، وكلمة سفير فلسطين في الجزائر الأستاذ أمين مقبول، كلمة عوائل شهداء فلسطين، وكلمة الناشط مانديلا

الذي أطلقته بالتعاون مع عشرات الجمعيات والمنظمات حول العالم بهدف التصدي لمشروع تصفية القضية الفلسطينية إعلامياً ورسمياً، وذلك من خلال التأكيد على أن الشعوب العربية لا زالت بأغلبيتها العظمى ترفض التطبيع مع الاحتلال ولا تقبل التضحية بحقوق الشعب الفلسطيني المظلوم والشعوب العربية التي عانت بمعظمها من إجرام الصهاينة وحرابهم وإرهابهم خلال سبعة عقود من الاحتلال الجائر لفلسطين والأراضي العربية والتنكيل بشعوبها.

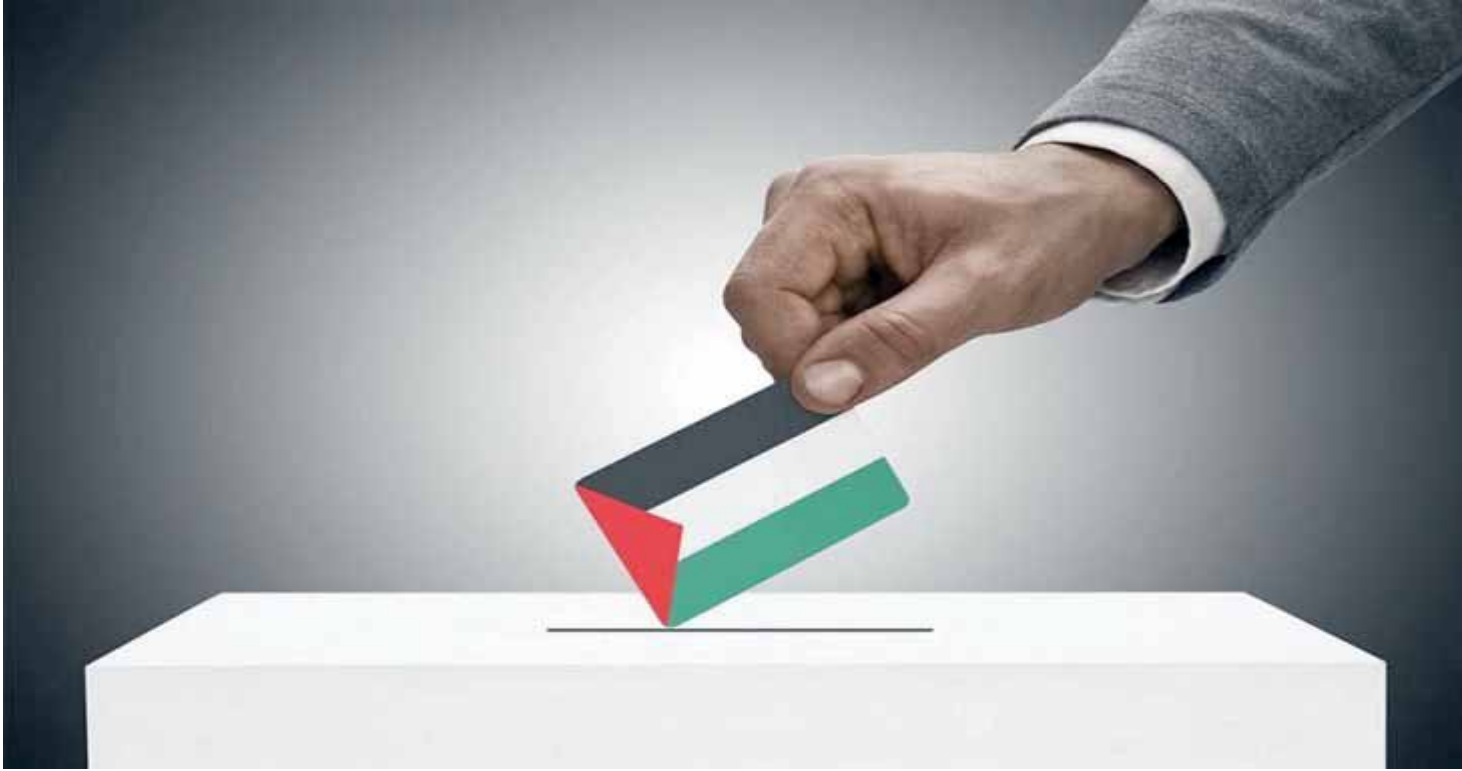
وتم عقد الملتقى في دار اتحاد الكتاب الجزائريين في العاصمة الجزائرية يوم السبت ٢٧ شباط/فبراير، وتم نقله مباشرة عبر

الإهالي - عقدت الحملة العالمية للعودة إلى فلسطين وبالتعاون مع اتحاد الكتاب الجزائريين وبمشاركة العديد من الجمعيات الحقوقيّة الناشطة في العمل لأجل فلسطين وحقوق الشعب الفلسطيني "الملتقى الوطني - الدولي لمواجهة التطبيع". وشارك في الملتقى العديد من الشخصيات الفاعلة من العديد من بلدان العالم، كما شارك فيه فعاليات جزائرية وعربية في سياق العمل لمواجهة موجة التطبيع العربي الرسمي التي عصفت بالمنطقة خلال العام ٢٠٢٠ وخضع لها العديد من الحكومات والأنظمة العربية.

وكان عنوان الملتقى الجزائري ضد التطبيع إعلاناً واضحاً عن افتتاح فعاليات "عام مواجهة التطبيع"



الفلسطينيون بين الرهان على الادارة



اعداد فريق الاهالي . مقدمة:
يجري الحديث في الاوساط السياسية وفي وسائل الاعلام عن رسائل في اتجاه واحد ، لا رجوع صدى لها في الولايات المتحدة، تتحدث عن حسن نوايا الفلسطينيين واستعدادهم لتقديم شهادات حسن سلوك لفصائلهم ، التي تستعد هذه الأيام لاستقبال المحطة الاولى في الانتخابات العامة الفلسطينية وهي انتخابات المجلس التشريعي باعتباره الغرفة الاولى في مبنى المؤسسة التشريعية الفلسطينية الأم ، المجلس الوطني الفلسطيني ، والمقدر أن يتم التوافق بشأنها نهاية آب القادم .

شهادات حسن السلوك تمتد على مساحة واسعة من الالتزامات الفلسطينية كالالتزام بمعايير القانون الدولي والالتزام بدولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية وبمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها المظلة السياسية والممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وبرنامجه وقرارات هيئاتها ومؤسساتها وبمبدأ التداول السلمي للسلطة من خلال الانتخابات فضلا عن الالتزام بالمقاومة الشعبية السلمية دون غيرها .

ولهذا الحديث وهذه الالتزامات لا نجد رجوع صدى في عواصم صنع القرار باستثناء تكرار المكرر ، الذي اعتاد الفلسطينيون عليه من هذه العواصم ، وهو تكرار لا يملك رصيذا يتجاوز إعلانات الحرص على بقاء ما يسمى حل الدولتين قيد التداول ، ليس حبا بالفلسطينيين بالدرجة الاولى وحقهم في العيش في أمن وسلام في حدود دولتهم العتيبة ، بعد تبادل أراضي متفق عليه بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في اتفاق تعاقدي ونهائي بينهما ، بقدر ما هو حرص على الحفاظ على إسرائيل دولة ديمقراطية ويهودية في الوقت نفسه .

تقرها وتكفلها القوانين والشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة سواء في الجمعية العامة أو في مجلس الأمن وبقية مؤسسات وهيئات الامم المتحدة ، لم تتحول في الماضي ولا يتوقع لها ان تتحول على أيدي الادارة الاميركية الجديدة الى قوة ضاغطة على إسرائيل تدفعها لاحترام القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

الادارة الاميركية الجديدة تواصل ما فرضته الادارة السابقة

وفي مقابل هذا فإن الادارة الاميركية الجديدة لا تفكر بالتراجع عن الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل وهي لن تعيد سفارتها إلى تل أبيب كما يؤكد ذلك وزير الخارجية الاميركي الجديد انتوني بلينكن ، هذا الى جانب أنها رحبت بعمليات التطبيع التي جرت بين دولة الاحتلال الاسرائيلي وعدد من الدول العربية تحت ضغط غير مسبوق على حكومات هذه الدول ووعدت بتشجيع هذه العملية ، ليس على طريقة ترامب بالقفز عن الفلسطينيين بل بأخذ دورهم ومصالحهم بعين الاعتبار في التسوية بعيدة المدى ، التي تتوقعها هذه الادارة وعدم الوقوع في أخطاء مقاربات وصفها أحد المساعدين السابقين للوزير جون كيري في عهد الرئيس باراك

تضعها تحت مقصلة قانون تاكس فورس ، وبفتح مفوضية منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن ، في ظل إجراءات قانونية قد تبعد شبهة الإرهاب عن المنظمة او تبقياها على حالها كما كانت في عهد إدارات سابقة ، وإعادة فتح القنصلية الأميركية في القدس الشرقية ، بعد تسوية العقبات القانونية ، التي طرأت بعد اعتراف إدارة الرئيس دونالد ترامب بالقدس الموحدة عاصمة لدولة إسرائيل ما قد يعني خفض مستوى التمثيل الى (مكتب اتصال) وباستئناف المساهمة في تمويل وكالة الغوث في ظل اشراف على برامج التعليم في الوكالة ومدى تطابقها مع ما تسميه قيم التسامح بين الشعوب ، وما يترتب على ذلك من تشويه لمنهاج التعليم في جانبه التربوي وتجريده من المحتوى الذي يعزز لدى اطفال فلسطين هويتهم الوطنية ، باعتبارهم لاجئين ضحية لمشروع صهيوني .

ندرك طبعا ان كل هذا ما زال مجرد وعود تعيد الأمور الى ما كانت عليه في إدارات سابقة بما فيها إدارة بوش الابن ، صاحب مشروع خطة الطريق وما يسمى حل الدولتين . وهي وعود بعيدة كل البعد عن الاعتراف بالحقوق المشروعة لشعب فلسطين ، كما

الصراع العربي الاسرائيلي في اسفل اولويات الادارة الاميركية

هذا هو الحال على ضفاف الأطلسي في الشرق ، وعلى ضفافه في الغرب يقع الاهتمام بالصراع الفلسطيني - الاسرائيلي في أدنى سلم اهتمامات الادارة الاميركية الجديدة . فالحل بعيد المنال وعلى الفلسطينيين ان ينتظروا دورهم ، الذي قد لا يحين وقته في عهد هذه الإدارة ، فقد وقف الفلسطينيون في قاعات الانتظار عشرات السنوات ، عاشوا فيها حروبا وعانوا منها أشد المعاناة على أيدي دولة مارقة وجيش عدواني يستسهل الضغط على الزناد في كل ما يتصل بحياة الفلسطينيين .

وفي محطة الانتظار الجديدة تعد الادارة الاميركية الجديدة وفق افضل التقديرات بالتركيز على اتخاذ خطوات ملموسة على الأرض وأخرى دبلوماسية يكون من شأنها " تحسين الحرية والازدهار والأمن لجميع من يعيشون بين البحر المتوسط ونهر الأردن ، مع تهيئة الأجواء من أجل التوصل إلى اتفاق مستقبلي على أساس حل الدولتين يتم التفاوض عليه من قبل الطرفين " . فهي تعد باستئناف المساعدات إلى السلطة الفلسطينية ، دون ان



الاميركية والانشغال بالانتخابات العامة

شخصاً، بمن فيهم نحو ١٦٠ طفلاً . وكانت السلطات الإسرائيلية قد هدمت العام الماضي نحو ٦٥٠ منزلاً فلسطينياً ومبانٍ أخرى في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، ما أدى إلى تهجير أكثر من ٨٠٠ شخصاً. وجرت عمليات الهدم بحجة افتقار معظم المباني إلى تصاريح بناء إسرائيلية، والتي يكاد يستحيل الحصول عليها.

وبالعودة الى الرسائل المشار إليها وصلتها بالانتخابات العامة التي باتت تفرض نفسها كاستحقاق ديمقراطي طال انتظاره فإن نظرة فاحصة لما يجري حولنا في الاقليم وسياسة واشنطن وألويات اهتماماتها وما تتركه من بوابات واسعة تتيح لدولة الاحتلال مواصلة مخطط الضم كما رسمته حكومة نتياهو مع إدارة دونالد ترامب ، فإن الضرورات الوطنية تفرض عدم الارتهان لنفس السياسة الانتزارية ، التي انتجت ما نحن فيه ، والانتقال الى سياسة جديدة تجمع بين الاهتمام بالاستحقاقات الديمقراطية لتجديد شرعية الهيئات والمؤسسات والاهتمام بمواجهة سياسة الادارة الاميركية برفع سقف المطالب والحقوق والمواقف الفلسطينية من جهة ومواجهة سياسة دولة الاحتلال من جهة ثانية بالعودة الى الهيئات واحترام دورها ومكانتها وتمكينها من الاضطلاع بمسؤولياتها في ترجمة قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورة انعقاده نهاية نيسان مطلع ايار عام ٢٠١٨ وقرارات الدورات المتعاقبة للمجلس المركزي وقرارات اللجنة التنفيذية للمنظمة وخاصة تلك التي دعت الى إعادة بناء العلاقة مع إسرائيل باعتبارها دولة احتلال كولونيالي استيطاني ودولة ابرتهايد وتهجير وتطهير عرقي وما يترتب على ذلك من مهمات تضع تجديد بنية وشرعية النظام السياسي الفلسطيني في السياق الصحيح.

” وجفعات عيتام“ في أفرات ، التي تستهدف فصل القدس بأكملها عن الفضاء الفلسطيني.

- ومن جهة ثالثة يجري العمل دون توقف في مشاريع شق طرق الفصل العنصري ، التي من شأنها أن تمزق الضفة الغربية وتربط جميع المستوطنات القائمة بما في ذلك المستوطنات المعزولة بشبكة الطرق العامة في إسرائيل دونما حاجة للمرور في مناطق سكن فلسطينية . وقد أصبح ذلك واضحاً بعد أن أغلقت سلطات الاحتلال عدداً من المناقصات ، لشق نفق أسفل حاجز قلنديا مصمم للسماح بانتقال المستوطنين من مستوطنات رام الله في بيت ايل وعوفرا إلى إسرائيل، دون المرور عبر الاختناقات المرورية على حاجز قلنديا ، ووقعت عقداً للمخطط التفصيلي لطريق الزعيم- العيزرية ، الذي من شأنه ان يعزل منطقة (E١) ويحولها الى مجال حيوي للنشاطات الاستيطانية وبما يهدد التجمعات البدوية في المنطقة بخطر التهجير . هذا الى جانب مناقصة لمشروع التفافي حواراً لتسهيل حركة مستوطنات منطقة نابلس في يتسهار ، براخا ، ايتمار ، ايلون موريه فضلاً عن البؤر الاستيطانية المنتشرة في المنطقة وتحويل حركتهم الى شارع التفافي مخصص للمستوطنين دون المرور بالقرى والبلدات الفلسطينية في المنطقة والمصادقة على شوارع فصل عنصري اخرى كشوارع التفافي اللبن الغربية وشارع موديعين عيليت - لبيد بكلفة اجمالية تتعدى ٤٠٠ مليون شيقل وغيرها.

- وفي مسار رابع تمارس إسرائيل سياسة وحشية في التضييق على الفلسطينيين من خلال هدم منازلهم وتشييدهم وتهجيرهم ، فقد قامت سلطات الاحتلال بهدم نحو ١٨٤ مبنى فلسطينياً ومنشأة في الضفة الغربية منذ مطلع العام الجاري ، ما أدى إلى تهجير أكثر من ٣٠٠

التي تساعدها على المضي قدماً في مخطط ضم مناطق (ج) ، وهي بذلك تعمل في المسارات بشكل متزامن بهدف تقويض فرص قيام دولة فلسطينية .

فمن جهة يجري تعميق الضم الفعلي بالدفع قدماً بتشريعات في الكنيست حيث تم سن ٨ قوانين وتعديلات قوانين لتسري على الضفة الغربية ، من بينها تلك التي تمت المصادقة عليها كقانون التسوية لشرعنة البؤر الاستيطانية وقانون المحاكم للشؤون الإدارية ، الذي نقل معالجة التماسات تتعلق بمجالات التخطيط والبناء من المحكمة العليا إلى محكمة الشؤون الإدارية في القدس وقانون مجلس التعليم العالي ليصبح متاحاً تطبيقه على مؤسسات أكاديمية قائمة في المستوطنات وقانون منع التمييز في المنتجات ، الذي يسري على المستوطنات مثلما يسري على البلدات في إسرائيل والمصادقة بالقراءة التمهيدية على قانون ”تسوية الاستيطان الشاب“.

- ومن جهة ثانية تعمل الحكومة الاسرائيلية على توسيع المستوطنات القائمة بشيء من التركيز على تلك ، التي بناها الاحتلال في عمق الضفة الغربية بعيداً عن خطوط الرابع من حزيران وعلى شرعنة البؤر الاستيطانية المنتشرة في طول الضفة الغربية وعرضها. هنا تجدر الإشارة بأن ٦٤ في المئة من الوحدات السكنية التي تمت المصادقة عليها في السنوات الاخيرة وخاصة العام ٢٠٢٠ تقع خارج الاقتراح الذي طرحته إسرائيل في مؤتمر أنابوليس في العام ٢٠٠٨ ، والذي استهدف الحفاظ على ٨٥ في المئة من الإسرائيليين الذين يعيشون خلف الخط الأخضر تحت السيادة الاسرائيلية ، هذا الى جانب تلك الوحدات السكنية المخطط لها في حي ”جفعات همتوس“ الى جنوب القدس و” ميسيرت أدوميم “ أو منطقة (إي١) في ”معاليه أدوميم

اوباما عندما أشار باستخفاف إلى خطة ترامب لتسوية الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي فكتب يقول : في العقود الثلاثة والنصف من خدمتي في الدولة لم أعرف في أي يوم رئيساً تنازل عن هذا القدر الكبير جداً في فترة قصيرة جداً مقابل القليل جداً .

دولة الاحتلال - تواصل سياسات الضم والتكثيف دون هوادة

وإذا كان هذا هو الحال على الجانب الأميركي فإن الصورة تبدو قاتمة تماماً في كل ما يتصل بالجانب الإسرائيلي ، الذي ما زال يعيش على حلم توراتي وجد بعض تعبيراته في صفقة القرن . هنا قد يتوارى دونالد ترامب عن الانظار وتصبح خطته للتسوية السياسية شيئاً من الماضي في مواقف الادارة الاميركية الجديدة ، غير ان صفقة القرن التي طرحها بداية العام ٢٠٢٠ ، ما زالت تعطي حكومة إسرائيل قوة دفع في اتجاه تحقيق حلمها بفرض السيادة الإسرائيلية على المناطق المصنفة (ج) في الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي . وقد تتعثر موجة التطبيع مع الدول العربية غير أن إسرائيل سوف تواصل مخططاتها قبل ان تبلور الادارة الاميركية الجديدة سياسة بديلة لسياسة الادارة الاميركية السابقة.

هنا تبدو الشواهد والمؤشرات كثيرة ويجدر تحديداً بالجانب الفلسطيني أن يضعها على جدول أعماله وعلى نار حامية ، حتى وهو يعد لمحطات الانتخابات بمراسلها ، فالانتخابات كما هو واضح أصبحت أولوية ، غير أن التصدي لسياسة حكومة إسرائيل يجب أن تبقى أولوية الأولويات ، سواء بقي نتياهو في الحكم أو انتقل الحكم الى أولئك الزعماء الذين يقفون على يمينه أمثال جدعون ساعر ونفتالي بينيت . وعلى كل حال فمن الواضح أن حكومة نتياهو تبذل كل ما في وسعها وجهدها لتوفير البيئة ،

السودان بين مخاطر التعويم وإملاءات الصندوق

مصطفى عبد السلام / كاتب وصحفي مصري

مصري



يطبق السودان بالمسطرة تجارب دول أخرى أبرمت اتفاقات مع صندوق النقد الدولي لتطبيق "برامج إصلاح اقتصادي"، وكانت نتائجها كارثية.

لا تجديد ولا إبداع لدى الحكومة الانتقالية في الخرطوم رغم المآسي الناتجة عن مثل هذه الاتفاقات المجحفة بحق المواطن والاقتصاد والمالية العامة، وخطورة الخضوع لتعليمات الدائنين الدوليين على الاقتصاد الوطني، ورهن القرار المالي للدولة بالخارج.

البداية عادة تكون بقرار يحمل اسم براق هو تحرير سوق الصرف الأجنبي، والذي يعني تعويم العملة الوطنية وإضعافها بقوة مقابل الدولار، وقد تمت تلك الخطوة قبل أيام حيث تم بقرار حكومي مفاجئ خفض قيمة الجنيه السوداني بنسبة تصل إلى ٥٨٢٪.

يعقب الخطوة دخول السودان في مفاوضات مباشرة للحصول على قروض خارجية من أبرز مؤسسات دوليتين، صندوق النقد والبنك الدولي، إضافة إلى قروض أخرى من مؤسسات عالمية وإقليمية أخرى، أو عبر طرح سندات دولية بأسعار فائدة وتكلفة عالية.

يعقب تعويم الجنيه زيادات قياسية في أسعار السلع والخدمات والضرائب والرسوم وخفض في الدعم

ساعتها يفرض صندوق النقد، المتحدث عادة باسم الدائنين الدوليين، شروطه وسياساته وتدخلاته وإملاءاته ويمارس ابتزازاته على الدولة المدينة، يلزم بموجبها الحكومة السودانية بتطبيق برنامج تقشفي حاد بحق المواطن والإنفاق العام.

برنامج من أبرز ملامحه زيادة

وسد عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري وكلفة الواردات. يحل موعد سداد قرض خارجي فتسارع الحكومة بالحصول على قرض جديد لسداد القرض الحال أجله، يرتفع عجز الموازنة العامة والدين الحكومي، فتسارع الحكومة بزيادة الأسعار وخفض الدعم وبيع ما تبقى من الأصول، والحصول على مزيد من الاقتراض الخارجي.

يدخل الاقتصاد السوداني في دوامة تكبل نموه وتكبح نشاطه، ومعها يصبح المواطن هو حطب قرارات تعويم العملة المحلية وسياسات وإملاءات صندوق النقد الدولي القاسية.

وهكذا تدخل البلاد في مأزق لن تخرج منه إلا بالاعتماد على الذات، والاستفادة من الموارد المتاحة وما أكثرها سواء زراعية أو حيوانية أو تعدينية أو بشرية أو مائية، وزيادة الإنتاج والصادرات، وتنشيط تحويلات المغتربين والاستثمارات الخارجية، ومكافحة الفساد والاحتكارات ونهب المال العام.

وبعض أصول الدولة، وربما يعقب تلك الخطوات تجميد رواتب العاملين في الدولة ووقف التعيينات الجديدة، وفرض رسوم على استهلاك الطاقة، وتعاملات البورصة، وأرباح وعوائد البنوك، وربما إلغاء مجانية التعليم والصحة والخدمات العامة وتقليص عدد موظفي الجهاز الإداري والشركات العامة.

ترتفع الأسعار ومعها معدلات التضخم المرتفعة أصلاً مقابل تآكل القوى الشرائية للمواطن وضعف العملة ونسب الادخار، يغضب رجل الشارع فتسارع الحكومة بإلقاء الفتات له، والإعلان عن تقديم حوافز للأسر الفقيرة والعمالة الموسمية قد لا تستمر شهور، وتتوقف بعدها بزعم عدم وجود موارد مالية.

المواطن هو حطب قرارات التعويم وسياسات وإملاءات صندوق النقد الدولي القاسية وبينما المواطن السوداني يلهث وراء قفزات الأسعار، تحصل الحكومة على مزيد من القروض الخارجية للحفاظ على مستوى معين من احتياطي النقد الأجنبي،

أسعار السلع بمعدلات قياسية بما فيها السلع الأساسية والتموينية وارتفاع الخبز والدقيق، ورفع أسعار كل الخدمات بلا استثناء بما فيها مياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء والغاز المنزلي والمواصلات العامة والاتصالات، وخفض الدعم الحكومي المقدم لسلع أساسية مثل البنزين والسولار والغاز ورفع أسعارها تمهيدا للتحرير الكامل وبيع الوقود بالأسعار العالمية رغم ثبات الدخل وربما تآكلها الشديد بسبب ضعف العملة وزيادة معدل التضخم.

يصاحب تلك الخطوات العنيفة بحق المواطن زيادة الضرائب والرسوم الحكومية القائمة بمعدلات قياسية بما فيها ضرائب الدخل، وفرض أنواع جديدة من الرسوم والضرائب لم يعرفها المواطن من قبل، وزيادة تكلفة الحصول على الخدمات الحكومية مثل الشهر العقاري والأحوال المدنية والمرور وغيرها.

كما يصاحب تلك الخطوات تسريع برنامج الخصخصة وبيع الشركات العامة والأراضي



الجزائر: الدولة المدنية.. أجنادات أم سياسات؟

د. محمد الطيب قويدري / كاتب جزائري



في الجزائر عاد الناس إلى الشارع بمناسبة ٢٢ فبراير، هناك أولًا الذين احتفلوا منهم بحدث لم تشهد البشرية له مثيلاً من حيث طريقة الخروج ومن حيث روحيتها الخاصة المتسلحة بالسلمية، وبالسلوك والروح الإيجابية لشباب يبعث وجوده برسائل الأمل نحو الإنسانية جمعاء، وقد ساهمت الصور الرائعة التي رسمتها معالم الأمواج البشرية في صنع صورة جديدة لبلد من أجمل البلدان طبيعة قدر له أن يظل مجهولاً لمدة طويلة بسبب بعض الأخطاء في التنمية، وبفعل إهمال لا يجادل حوله مجالل في التسيير، هذا ما كشفت عنه اتجاهات المثقفين الأجانب في أنحاء متعددة من العالم من خلال مواقع عالمية متخصصة.

ويعد هذا التطور العالمي في النظرة إلى البلد مبرراً كافياً لهؤلاء المحتفلين لتنظيم الاحتفال بطريقة خاصة ومميزة، بل إن الدولة بكل أجهزتها كان يمكن أن تتولى هي عملية تنظيم الاحتفال والترويج لها داخل وخارج الجزائر لولا عامل التخوف من وباء كورونا، فضلاً عن التخوف السياسي الذي يبدو أنه شل تفكير المسؤولين التنفيذيين، وحصرتهم في الزاوية السياسية السلبية من المسألة مما حال بينهم وبين الانفتاح على عالم من الإيجابية، وعلى إمكان المبادرة.

وهناك في الجانب المقابل كل أو بعض الذين استأنفوا عملاً سياسياً بدأه هم أو بدأه غيرهم وهياً لهم فرصة لاتخاذ الحراك منبرا سياسياً منقطع النظير، هؤلاء هم كل الذين مارسوا في مناسبة أو أخرى نشاطاً معبراً عن معارضة السياسات التي اتبعتها النظام منذ الاستقلال، أو في الأقل منذ وفاة الرئيس بومدين خصوصاً منذ ١٩٨٨ وإلى يومنا هذا، وهي سياسات غير مستقرة على وجهة واحدة، يضاف إليهم جموع لا يمكن تقديرها من المواطنين العاديين الذين يشعرون في الظروف العادية أن الدولة الجزائرية يمكنها بفضل شبابها وإمكانات البلد أن تكون أفضل مما هي عليه بكثير، تماماً كما يشعرون بضرورة الحاجة إلى تغيير منظم وجاد وممكن في الوقت نفسه، مبني على أسس صحيحة.

معظم هؤلاء لا يملكون أجنادات شخصية أو فتوية خاصة بهم، ولا يزكون أجنادات لا يعرفون عنها الكثير بقدر ما يعبرون عن رغبة صادقة عميقة في رؤية الإصلاح الذي لم يتوقف المسؤولون منذ ١٩٨٨ م عن الكلام عنه دون الوصول إلى كثير أو قليل من الجدوى من ورائه، هؤلاء المواطنون وهو الأغلبية من السكان يرغبون في أن تقام الدولة على أساس الحق والقانون وأن يتساوى فيها الجميع أمامه ويخضعون له بطريقة عادية، هؤلاء الذين تصدر عن بعضهم هنا وهناك الاحتجاجات اليومية المتنوعة الاجتماعية والاقتصادية والمهنية، لكنهم يخرجون في المسيرات الشعبية الكبيرة وراء تعبير سياسي لأن هذا الشكل من التعبير هو الأكثر تبليغاً، وهو الصوت الأقوى الذي يرفع في وجه السلطة القائمة اليوم، بغض النظر عن شكلها، وما تتمتع به من مصداقية.

أكبر الأخطاء التي يمكن أن ترتكبها السلطة قد تحصل عندما يربكها الحرج

مهما كان شكلها وذرائع الارتباط المريب بها، وهو ما يتأتى بالتعاون وحتى التحالف مع كل القوى الاقتصادية الدولية التي يمكن إقامة تعاون معها على قواعد نظيفة وعلى مبادئ سليمة، هذه القوى التي تناضل من أجل تعديل الكفة والدفن نحو عالم متعدد الأقطاب، ومتوازن المصالح خصوصاً منها روسيا والصين.

الجزائر اليوم توجد ضمن محيط مضطرب، مصالحتها الاستراتيجية كبلد وكدولة تفرض عليها أن تتزود بكل ما تستطيع من قوة عسكرية ومادية وبشرية، والسياسات التي تفرض نفسها كأفعال وأيضاً كردود أفعال تثير اهتمام المجتمع بكل مكوناته في الداخل، وتثير في الوقت نفسه اهتماماً في الخارج يبلغ حد التآمر ويكشف عن نوايا التأثير.

في أي بلد يمر بظروف مثل ظروف الشمال الإفريقي ليس مستبعداً أن تحل الأجنادات محل السياسات فيحرم بلد أو دولة أو حكومة من الهدف الحقيقي أو المنفعة العامة من وجوده، ويتم التلاعب بالسياسات بدلاً من اتخاذها وسيلة لتحقيق المطالب العميقة التي تعبر عنها باستمرار بنية الدولة نفسها وحاجاتها إلى تلقيح نفسها من الأزمات والمطبات العارضة، فتفقد الحكومة كهيئة الفائدة من الوظيفة التي تؤديها. لعل هذا الممر أن يكون أحد الممرات التي تخرج عبرها الدول اليوم في الشرق الأوسط المعاصر مرغمة أو بمساهمة ومشاركة منها، لتلتحق بوضع الدولة الفاشلة.

يمكن أن يكون هذا المخطط برنامجاً معداً لها مسبقاً من داخلها أو خارجها، فهو يمكن أن يؤدي مهمات متناقضة ومتعاكسة، ويمكن حتى أن يوضع كبرنامج حماية بديل لمجابهة مخططات معادية عند الحاجة، خصوصاً عندما تختلط الأمور، ويسيطر العبث على رؤى وتصورات بعضها لا يستند إلى استراتيجيات مكتوبة وإنما إلى نزوات الأشخاص، وغرائز الخوف أو الريبة المزممة المصاحبة لتاريخ طويل من الصراع الخالي من المعنى بين نخب أدمنت الانغلاق في وجه بعضها البعض كما يحدث عندنا في كل بلاد الشرق تقريباً، صراع عقيم من كل ثمرة في نهايات هذا النسق من التطور.

هذه الملاحظات هي تأشير على أن المعركة اليوم وغدا هي كما كانت بالأمس معركة وعي، وأن شعوبنا لا ينبغي أن تنسى ما عانت من الاستعمار ونواياه الخبيثة، لكنها لا ينبغي أن تغلق على نفسها شرنقة الوعي بحيث لا تنظر سوى إلى ما تفكر هي وحدها، إن سهام النقد عندما توجه بهدوء وموضوعية نحو الذات، وأوجه تقصيرها، والنقائص التي تعترى طرقها في العمل، وفي معالجة شؤونها، فإن آفاق الحلول الموضوعية تصبح أرحب، وتساعد أكثر على تحسين الأداء، وتقريب الوعي من إدراك طرق عمله كما هي في الواقع دون تزيين أو تزييف، والتخفيف من إمكانات التضليل الذاتي.

يمكن أن يسري في عروقها ودمائها النفوذ والممارسات غير السوية في الهيمنة على الشأن السياسي من قبل عسكريين فهذه هي السلعة الرائجة في كل مكان من العالم المعاصر، أما اللجوء إلى مناورات تهدف إلى إقصاء الطبقة السياسية من وظيفتها، أو وضع القيود عليها، فهذه وغيرها من الظواهر السلبية القاتلة، هي في حقيقتها الواقعية أجنادات خاصة بل ربما تكون أصولها ودوافعها مشبوهة في الغالب، لأنها في واقع الأمر تطعن النظام السياسي، وتصيبه في مقتل، والنظام نفسه لن يكون بخير، ولن يتمكن من أداء أي دور له في تفعيل الدولة وتقوية وظائفها إلا إذا بدر هو قبل غيره بتنقية مفهومه للحكم، وتطوير أدواته للعمل الحكومي، ولعمل المؤسسات الوطنية التي هي في مجملها مدنية، ولا يمكن لإضعافها أو شلها، أو التقليل من فعاليتها أن يأتي بأي خير أو منفعة للدولة نفسها ككل بما فيها المؤسسة العسكرية نفسها. فمن المغالطة إيهام الناس بأن الاقتصاد الضعيف، والأداء الإداري البيروقراطي، والساحة السياسية الخاوية من التعبئة يمكن أن تخدم منفردة أو مجتمعة دور المؤسسة العسكرية أو المجهود الحربي للبلد، وقدراته على القيام بأدوار إقليمية.

لكن التفكير على المستوى الفردي لجميع القيادات في الأمة، بل وحتى على المستوى الجماعي، لا ينبغي أن يبقى حبيس الريبة المتبادلة، والإفراط في انعدام الثقة بين الأطراف المكونة لمنظومة الحكم، وللنخب السياسية والاجتماعية الفاعلة التي تجادل وتعارض مخرجاتها، بل إن نجاح أي حوار جاد داخل المجتمع، ومع الدولة هورهن بالشفافية العالية، وبالانفتاح على المجتمع، وبأخذ العوامل والعوائق الحقيقية في الحسبان عند صياغة المطالب لا الركون إلى الأجنادات التي تصاغ في الغرف المغلقة والدوائر الغامضة في الداخل والخارج، ومن هؤلاء وأولئك.

لذلك فإن الدولة المدنية لن تكون مدنية من دون الدور المركزي الذي تقوم به المؤسسة العسكرية فيها، خصوصاً أن محور المسألة الأساسية في بلادنا هو نفسه المطالب الشعبي والرسمي الحقيقي والنهائي، مطلب تحقيق مزيد من الاستقلال في كل المجالات، وتحرير الإرادة السياسية الوطنية كلياً وشكلاً ومضموناً من الهيمنة الأجنبية

فتنظر إلى شعبها وكأنه يغرد خارج ما تؤمن به وتظنه أو تعتقد أنه ملائم وصحيح من مواقفها، فتتأزم وتتزمتم ردود فعلها، أو تتسرع وترسل الرسائل التي تجعل الغير يظن أن الشق والانشقاق داخل المجتمع منقسم إلى أبعد الحدود، لكنه في الواقع اختلاف نابع من تبصر ينطلق من منطلقات متنوعة، وقد لا يكون أكثر من رؤية للحياة وإصلاح نظم الحكم والتسيير من شأنها أن تكون موضوع حوار وجدل يقود إلى التطوير، ويساعد على جمع الكلمة، والتقريب بين الأفكار، وتحريك جمود الساحة السياسية.

شعاران كبيران يرفعان اليوم وهما شعاران مكرران ومألوفان: شعار الاستقلال وهو يرفع ضد فرنسا بصورة مباشرة، بسبب إدراك المجتمع ككل للدور التخريبي الذي تقوم به فرنسا كدولة للهيمنة على شعوب إفريقيا ونهب ثرواتها وبناء مصالح على حسابها وافتعال دور دولي وإقليمي لتسيير النفوذ الأوروبي والغربي عموماً في منطقة الساحل التي يزيد بها عدم الاستقرار طرداً بشكل متناسب مع زيادة التدخل الغربي.

وشعار الدولة المدنية لا العسكرية الذي يختلط فيه الحق بالباطل، وتظهر وراءه الأجنادات مهما فعل أصحابها أو حاولوا إخفاءها، فالدولة المدنية مطلب شعبي لكن هذا لا يعني وجود دولة عسكرية على الأرض، بل يعني وجود مؤسسة عسكرية قوية هي مصدر فخر واعتزاز لعامة الجزائريين الذي لا يخافون على شيء في بلادهم مثلما يخافون من عودة الغازي السابق، يؤيد رأيهم هذا دلائل في الاقتصاد والإدارة ودواليب الحكم عن وجود عمليات نهب للثروة الوطنية المحدودة لحساب جهات وأطراف فرنسية. لو كان هذا النفوذ المالي والاقتصادي نتيجة تعاون وتنافس وعمل جاد في الميدان لكان محل تقدير ومبعث ارتياح لأن عوامل القرب الجغرافي ستكون علامة على زيادة في أرباح الطرفين المتعاملين بنزاهة، لكن ما يسوء الجزائريين ويشعرهم بالنفور من الأوروبي عامة والفرنسي بشكل خاص هو هذا الغش وهما ينجم عنه من نفوذ مغشوش سرعان ما ينتقل إلى تراثنا الرمزي وكل ما له علاقة بالخيال والقيمة. فهذا النوع من الغزاة يطمع في كل شيء إذا تساهلت معه في أقل شيء. الدولة العسكرية لا وجود لها على أرض الواقع إلا كدعاية، أما الدولة المدنية التي



الأسرى في سجون الاحتلال الصهيوني يفتقدون الحقوق الأساسية



الاهالي - طالب
مركز الأسرى للدراسات
المؤسسات الحقوقية
والدولية بالضغط على
سلطات الاحتلال لمنح
الأسرى الفلسطينيين
في سجون الاحتلال
الإسرائيلية حقوقهم
الأساسية والإنسانية.
كما دعا بيان للمركز
سلطات الاحتلال
للانصياع لمطالبات
منظمة الصحة العالمية
ومنظمة العفو الدولية
للإفراج عن الأسرى في
أعقاب انتشار فيروس

كورونا في السجون وحماية كبار السن والأطفال
والأسيرات والمرضى.

وأشار البيان إلى أن هنالك ما يقارب من ٤٥٠٠
أسير بأوضاع لا تطاق في ظل الجائحة والاستهتار
بحياتهم بلا اجراءات السلامة والوقاية وخطر العدوى
بالإضافة إلى الانتهاكات على مدار العام كوجود أجهزة
التشويش ومنع الزيارات وسياسة العزل الانفرادي
وتصاعد الاعتقالات الإدارية وتواصل التفيتش ومنع

التعليم الجامعي.

وحذر من استشهاد المزيد من الأسرى المرضى في
السجون اذ لم يكن هنالك حالة مساندة جدية لإنقاذ
حياتهم وطالب بالمزيد من الجهد على كل المستويات
اعلامياً وسياسياً وشعبياً وحقوقياً وتحويل قضية
الأسرى إلى أولى أولويات الشعب الفلسطيني لتصدر
الأولويات الأخرى.

خليفة السيد

عدالة قوانين التمثيل النسبي



تشير التصريحات
الرسمية الاخيرة الى
ضرورة اصلاح منظومة
القوانين وبالأخص
قوانين الانتخابات
والاحزاب والادارة
المحلية، هذا بعد ان
جرت الانتخابات النيابية
الاخيرة على اساس قانون
انتخاب بالقائمة المفتوحة
ل ٢٣ دائرة انتخابية في
المملكة، وهو احد اشكال

التدوير لقانون الصوت الواحد بالنتائج، اذ لم يفز اكثر من
مرشح واحد عن كل قائمة من القوائم التي حالفها الحظ
بالفوز، وعلى اثر ذلك تهمشت الاحزاب واقصيت عن التمثيل
الجدي في البرلمان التاسع عشر، كما تكرر المشهد بالفعل في
الدورات الانتخابية السابقة منذ عام ١٩٩٣، وبالتالي غابت
التنمية السياسية الحقيقية وغاب معها الإصلاح السياسي.

لذلك اذا كانت هناك ارادة سياسية جدية في اصلاح
منظومة القوانين لضمان التمثيل والحضور للاحزاب
السياسية في المشهد السياسي والاجتماعي في البلاد، فلا
بد أولاً من اصلاح قانون الانتخابات النيابية كونه المحور
الاساس للإصلاح السياسي، بما يأخذ بعين الاعتبار مطالب
الاحزاب في هذا الشأن، المتمثلة بضرورة اقرار قانون
التمثيل النسبي بالقائمة المغلقة على مستوى الوطن، حيث
ان هذا المطلب تكرر بعدد واسع من المذكرات المرسلة الى
الحكومات المتتالية ووزارة الشؤون السياسية والبرلمانية على
مدار السنوات السابقة.

ولماذا تتمسك الاحزاب بقانون التمثيل النسبي المغلق
على مستوى الوطن؟، لأن فيه من العدالة والأنصاف الكثير،
حيث يعكس الحجم الجماهيري لكل حزب أو ائتلاف حزبي
بشكل منصف وحقيقي بدون هدر للأصوات، واذا حصل
ائتلاف حزبي على ١٠٪ أو ٢٥٪ أو ٣٥٪ من الأصوات فهو
يتمثل بقدرها في مقاعد البرلمان، بينما في قوانين الأكثرية
أو الصوت الواحد فيتمثل من يأتي بأعلى الأصوات وتهدر
الأصوات ما دون ذلك ولا تتمثل في البرلمان، وفي هذا من
الظلم والتعسف الكثير.

على هذا فإن أكثر من ٨٠ دولة في العالم تطبق قوانين
التمثيل النسبي، كونها تسمح بتمثيل الاحزاب الكبيرة
والصغيرة كل حسب حصته في المجتمع داخل المجلس
التشريعي أو البرلمان، وبالتالي يكون شريكا في صنع القرار
السياسي والاقتصادي في مجتمعه، ونحن في الأردن احوج ما
نكون الى مشاركة جميع ألوان الطيف السياسي في صناعة
القرار السياسي والاقتصادي، من خلال اعتماد قانون التمثيل
النسبي بالقائمة المغلقة على مستوى الوطن.

حركة المقاطعة: إغلاق شركة أسلحة إسرائيلية في بريطانيا

الاهالي - إنطلق مؤتمر «ميثاق الشرف لمواجهة
التطبيع الإعلامي» في قطاع غزة وذلك بمشاركة
الفصائل الفلسطينية وصحفيين وكتاب لمواجهة
التطبيع الإعلامي.

كما دعا ناشطون في حركة المقاطعة (BDS)
بباريس إلى مقاطعة شركة الأدوية الإسرائيلية TEVA
كونها إحدى الشركات المساهمة في دعم الإقتصاد
الإسرائيلي الداعم للمستوطنات الغير الشرعية.

فيما نفذت رابطة «فلسطين ستنتصر» في فرنسا،
وقفة احتجاجية عند مخرج «مترو باجاتيل» في مدينة
تولوز للدعوة إلى مقاطعة دولة الإحتلال الإسرائيلية.

كذلك، أقدم ناشطون في حركة المقاطعة (BDS)
باغلاق مصنع أسلحة إسرائيلي في بريطانيا لشركة «
Elbit Systems» في «شينستون»، تنديدا في جرائم
الحرب المرتكبة من قبل دولة الإحتلال الإسرائيلية على
الأراضي الفلسطينية المحتلة، رافعين علم فلسطين،
صابغين الجدران الخارجية للمصنع باللون الأحمر
للإشارة الى تلك الجرائم.

وبدورها، نشرت حركة المقاطعة (BDS) صورة
لأسلحة إسرائيلية في معرض «أيديكس ٢٠٢١» في

أبو ظبي.

وعلى صعيد متصل، أدانت حركة المقاطعة (BDS)
إعلان تلقي الأمين العام لهيئة علماء السودان «إبراهيم
الكاروري» قرارا رسميا من مجلس السيادة الإنتقالي
بهدف حل الهيئة ومصادرة كافة ممتلكاتها بسبب
موقفها الرافض للتطبيع مع دولة الإحتلال الإسرائيلية.
وقد جددت حركة المقاطعة (BDS) في مصر في
الذكرى ٤١ لإفتتاح السفارة الإسرائيلية في مصر
رفضها للتطبيع، واعتبرت أن الإحتلال الإسرائيلي لن
يصبح صديقا مادامت دماء الأطفال تهدر ظلما.
وفي ذات السياق، أدانت حركة المقاطعة (BDS)
تقديم «سمية المهيري» محاضرة في مدرسة إسرائيلية
حول الثقافة والتاريخ الإماراتي.

كذلك، ثمنت حركة المقاطعة (BDS) نادي «بعث
الرقاب» التونسي الذي يحضر خارطة فلسطين لوضعها
على زيه الرسمي.
كما أشادت حركة المقاطعة (BDS) بتحذير أكبر
نقابة تعليمية بالمغرب من إدخال ثقافة التطبيع
مع دولة الإحتلال الإسرائيلية في المناهج التعليمية
المغربية.

اليابان تبرع بحوالي ٤٠ مليون دولار لوكالة "أونروا" لمواصلة تقديم خدماتها "الهامة"

المجمعات المدرسية في غزة.

واشار السفير الياباني لدى فلسطين الى ان هذا
التبرع يمثل التزام اليابان الحازم تجاه اللاجئين
الفلسطينيين. وتعتبر اليابان من اكبر المتبرعين منذ
عام ١٩٥٣ دعما لوكالة الغوث لتقديم الخدمات الحيوية
لللاجئين الفلسطينيين في ارجاء الشرق الاوسط وذلك
في مواجهة تحديات مستمرة.

الاهالي - الحكومة اليابانية وقعت اتفاقيتين مع
وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين تتبرع
بموجبها الحكومة اليابانية ما قيمته حوالي ٤٠ مليون
دولار وسيتم تخصيص مبلغ (٣٠،٢) مليون دولار من
هذا التبرع لتمكين مواصلة تقديم الخدمات الهامة
والرئيسية للاجئين الفلسطينيين في كافة اقاليم
العمليات الخمسة ومبلغ (٩،٥) مليون دولار لتوسعة

<p>الإشتراكات (٤٠) دينار للمؤسسات (٣٠) دينار للأفراد</p> <p>طبع في مطابع الغد رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (٥/٢٠٠٢/٣٨)</p>	<p>المكاتب: عمان: ٥٦٩١٤٥١/٢ / ٥٦٩١٤٥٧ فاكس اريد: ٧٧٧٣٣٦٧ / الزرقاء: ٥٣٩٨٤٨٦ مادبا: ٥٥٤٥٣٥٤ / الكرك: ٣٥٥٠٩١</p>	<p>عمان - الأردن - جبل الحسين - شارع الظاهر بيبرس - مقابل مستشفى الاستقلال الموقع على الانترنت: www.hashd-ahali.org.jo بريد الكتروني: ahali@go.com.jo hashdparty@gmail.com</p>	<p>الاخراج الفني عبدالله ابوكف الصف الضوئي منير عليا</p>	<p>رئيس التحرير عدنان خليفة الادارة والمالية خليل السيد</p>	<p>يصدرها حزب الشعب الديمقراطي الاردني (حشد)</p>	<p>الاهالي حشد</p>
--	---	--	--	---	---	-------------------------------